الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٦
الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لسعادة الأونورابل سيمور مولينغز وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

السيد مولينغز (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب جامايكا أهنئ السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونحن واثقون من أنه كممثل مرموق للبرتغال، سيُسخِّر مهاراته التي لا شك فيها لخدمة أعمال هذه الهيئة في هذا المنعطف الهام من حياة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه البارز الوزير أمارا إيسي وزير خارجية كوت ديفوار، لإسهاماته القيمة للغاية في أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بجمهورية بالاو التي انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

واسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة وشعب جامايكا، بأن أعرب عن تعاطفنا مع شعوب البلدان الشقيقة في منطقة الكاريبي التي عانت مؤخرا من الخراب الناجم عن الأعاصير المدمرة. وقد تكبدت الكثرة الغالبة من هذه الجزر الصغيرة تدميرا شديدا في البنية الأساسية وفي صناعتها الزراعية والسياحية. ومهمة التعمير مهمة تتطلب مساعدة مباشرة ودعما من جانب المجتمع الدولي. وإنني أناشد كل المجتمعين هنا أن يزودوا هؤلاء الشركاء الكاريبيين بالدعم اللازم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86176
9586176

وتتزامن مناقشتنا العامة هذا العام مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتتيح لنا هذه المناسبة التاريخية فرصة التأمل في عمل المنظمة وقيمتها وفي شق طريقنا إلى القرن الواحد والعشرين.

إن إنشاء الأمم المتحدة منذ ٥٠ عاما قد غيَّر بلا رجعة مجرى التاريخ في العالم. وبتأسيسها، أنشئ إطار جديد للعلاقات الدولية. وطوال العقود الخمسة الماضية، حققت الهيئة العالمية إنجازات بارزة في طائفة متنوعة من الميادين، وبأساليب كثيرة ولملايين عديدة من الناس في جميع أنحاء العالم، مع ما كان يحيط بها في كثير من الأحيان من تقلبات شديدة يصعب التنبؤ بها في البيئة الدولية، والمنظمة لا تزال تمثل أكبر مستودع للأمل، والخيار الصالح الوحيد لضمان السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

وما زلنا نعيش اليوم في عالم يفتقر إلى الكمال فالفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الدول وفي داخلها، والجوع والمرض والتدهور البيئي ما زالت تشكل كلها مشاكل حرجة. ولا بد من التوصل إلى حلول عالمية للمشاكل التي لا مفر من اكتسابها طابعا عالميا. وها نحن نتفق اليوم أخيرا على أن المشكلات الكبرى التي يواجهها عالمنا هي مشكلات تتجاوز في طبيعتها الحدود الوطنية.

إن التصدى لهذه التحديات مهمة هائلة. بيد أن الانقسام الأيديولوجي في الحرب الباردة قد ظل حتى فترة تقل عن عقد واحد يعوق قدرتنا على التصدى لها، فاليوم نحن في وضع أفضل بكثير للقيام بذلك. إذ يوجد اليوم استعداد أكبر وقدرة أعظم لحشد الجهود بشأن عدد من القضايا.

والمهمة ذات الأولوية في وقتنا هذا هي القضاء على الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والصراعات في المجتمع العالمي، وهي حالة تكمن أسبابها في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها السواد الأعظم من الجنس البشري. وبينما نتقدم صوب القرن القادم، يجب أن يكون التزامنا بتحقيق التنمية بجميع أبعادها هدفنا ذا الأولوية. وفي هذا الصدد، لا تزال جامايكا تعلق أهمية كبيرة على الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في النهوض بـ "خطة للتنمية". ونحن نعتقد أنها توفر الأسس لبناء استراتيجية للتنمية المستدامة. ونأمل في أن تعترف هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة بأهمية الخطة، وأن تصدر الولاية اللازمة لتنفيذها.

وقد بيَّن الأمين العام خمسة أبعاد توفر أساس الأعمال الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل هذه الأبعاد الخمسة في: السلام، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية.

ومن الأهمية بمكان أن نقبل هذه المفاهيم باعتبارها متداعمة ومترابطة. ولا يمكن تحقيق التنمية في غياب الأمن والاستقرار. ومن الناحية الأخرى فإن عدم وجود التنمية العريضة القاعدة، وانعدام الفرص للمشاركة في جني فوائد التقدم المادى يشكلان خطرا على السلام والاستقرار.

إن النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية. وكما يبين الأمين العام في تقريره، "لا ينبغي للنهوج الإنمائية الجديدة أن تولد النمو الاقتصادي فحسب وإنما ينبغي أن تتيح ثماره بصورة عادلة أيضا. وينبغي لها أن تمكن الناس من الاشتراك في صنع القرارات التي تمس حياتهم." (A/49/665، الفقرة ٥)

ولكي يتسنى الحفاظ على التنمية المستدامة، يجب أن تكون هذه التنمية موجهة للناس في هدفها ونطاقها وموطن تركيزها. ويلزم لذلك توفير بيئة تولي الأولوية لتعزيز الرفاه الاجتماعي، والتكامل، والتقدم؛ بيئة ينصب فيها التركيز على القضاء على الفقر، وعلى تعزيز الصحة والتعليم، وعلى العمالة المنتجة للجميع.

وهذا هو الذي يجعل من الأهمية الحيوية بمكان أن نفي بالالتزامات التي اتفق عليها في المؤتمرات الدولية الكبرى، وأن ندمجها في إطار موحد للتنمية. إن إعلانات المؤتمرات وبرامج عملها، ابتداء من مؤتمر القمة العالمي للأطفال في عام ١٩٩٠، وحتى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد مؤخرا، توفر الأساس لإقامة توافق عالمي في الرأى على نهج جديدة إزاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيعزز مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المقرر عقده في العام القادم، توافق الآراء العالمي هذا.

وإنني لأشير على وجه التحديد في هذا السياق إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهو أحد المؤتمرين العالميين الكبيرين اللذين عقدا هذا العام. فقد وفر هذا المؤتمر محفلا للنقاش والالتزام بالعمل على معالجة قضايا الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي. واعترف قادة العالم في كوبنهاغن بمحورية موضوع الفقر وتأثيره العام، وبكون الفقر عائقا أمام التكامل الاجتماعي. ويتضمن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تعهدات عالمية: تعهد بتهيئة بيئة وطنية ودولية تفضي إلى القضاء على الفقر؛ وتعهد بتعزيز العمالة المنتجة؛ وتعهد بتعزيز التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. على أن يجري الاضطلاع بجميع هذه الأعمال في إطار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامتين.

إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لا يتضمنان مجرد تعهدات بتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، فهما يضعان أيضا أهدافا محددة للتصدي للمشاكل البادية الاستعصاء التي تواجهها البلدان النامية. والمشكلة الحاسمة هي مشكلة موارد. وهذا تحد هائل.

إن جامايكا قد عقدت العزم فعلا، في إطار سياستها الوطنية، وتمشيا مع مضمون الإعلان وبرنامج العمل، على تخفيف حدة الفقر كأمر ذي أولوية.

اسمحوا لي أن أشير إلى المؤتمر الآخر الهام الذي عقد هذا العام، وهو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذى اختتم أعماله مؤخرا في بيجين. وقد تمخض هذا المؤتمر عن برنامج عمل يستهدف زيادة تعزيز تمكين المرأة، وإدخالها في عملية التنمية إدخالا تاما.

إننا ندرك أنه يقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسية عن الإضطلاع بالالتزامات المتفق عليها في تلك المؤتمرات. بيد أنه يجب تكميل الجهود الوطنية بتعاون دولي فعال لتحقيق هذه الأهداف. ولذا، نضم صوتنا إلى الآخرين في حث المجتمع الدولي على أن يفي بشكل جماعي بهذه الالتزامات عن طريق توجيه موارد مالية وتقنية إضافية كبيرة جديدة إلى البلدان النامية. وإن هذه التعبئة المرجوة للموارد المالية الكافية لخدمة أغراض التنمية هي التي سيتوقف عليها ما إذا كانت أفقر بلدان العالم ستظل مبعدة عن التقدم الذي ينعم به آخرون أم لا.

إن الاتجاهات الإيجابية في النمو الاقتصادي العالمي لا يمكن أن تحجب حقيقة استمرار الانقسام القائم في الاقتصاد الدولي. فلا تزال الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ سياسات اقتصاد كلي سليمة، وبرامج تكيف هيكلية، جهودا تضرها الأحوال الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية التي هي أحوال تتسم بالحمائية في تجارة البضائع والخدمات، وبالهبوط المتواصل في المساعدة الإنمائية الرسمية، وبتقلّب التدفقات المالية، وبعدم استقرار أسعار الصرف، وبالقيود القائمة في سبيل التوصل إلى التكنولوجيا.

وكل هذه الأمور تمثل دليلا مقنعا على أن من المحتم في هذه البيئة المتزايدة العولمة أن نعطي مزيدا من الأهمية لعملية تنسيق السياسة الاقتصادية الدولية برمتها. ويجدر بالمؤسسات من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تواصل تحسين عملياتها لمراعاة الاحتياجات البالغة والظروف الخاصة للبلدان النامية. ويمكن تحسين هذه العملية بدرجة أكبر بإيجاد مشاورات أفضل بين مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧.

وقد دفع كثير من البلدان النامية ثمنا باهظا في سبيل الاضطلاع بإصلاحات في مجال السياسة العامة والإطار التنظيمي على نحو يؤدي إلى إيجاد اقتصاد يقوده القطاع الخاص، وتحكمه عوامل السوق. وستذهب هذه الجهود أدراج الرياح في حالة عدم وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية. وفي ظل عدم وجود هذه البيئة، ستخيب الجهود الرامية إلى بناء اقتصادات قادرة على الاستمرار الذاتي.

وباكتمال جولة أوروغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية تم تهيئة المسرح لنظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر انفتاحا. وتحتاج البلدان النامية في مواجهة هذا النظام التجاري الجديد والمعقد إلى مساعدة في مجالي الإنتاج والتسويق لكي يتسنى لها جني الفوائد الممكنة من فرص السوق الجديدة.

وعليه فإن إعطاء قدر من المرونة للبلدان النامية حتى نعزز مشاركتنا الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف أمر يكتسي أهمية حاسمة.

إن التطورات الأخيرة والتغيرات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية قد عززت من جديد الحاجة إلى مؤسسات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره محفلا تجاريا موجها للسياسة العامة له منظور إنمائي قوي. ولا يفوتنا أن نتأمل الدور القيِّم الذي يضطلع به كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وينبغي أن يبذل كل جهد ممكن للمحافظة على هاتين المنظمتين. فقد أنشئتا لخدمة الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وهما لم تأنفا من التغيير. لقد أبدتا قدرتهما على التكيف مع البيئة الجديدة وعلى استحداث مفاهيم وبرامج وثيقة الصلة بالاحتياجات الراهنة للبلدان النامية. ولهذا فإننا نعارض أي محاولة لتقويض إسهامات هاتين الهيئتين في خدمة الأهداف الإنمائية في إطار النظام الدولي.

وفي المنطقة التي ننتمي إليها، تتخذ خطوات لتعزيز الأوضاع المشجعة للعلاقات التجارية السليمة فيما بين بلداننا مما يزيد من إنتاجية اقتصاداتنا. والاتفاقية المنشأة لرابطة دول الكاريبي قد دخلت الآن حيز النفاذ. إن هذا التجمع الجديد المؤلف من ٢٥ دولة بالإضافة إلى الأعضاء المنتسبين يوجِد قاعدة اقتصادية متينة وصالحة يمكن استنادا إليها اغتنام الفرص التي توفرها البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة.

وفي هذا الصدد، لا نزال نؤكد ضرورة إشراك جميع بلدان المنطقة في عملية التكامل، ولتحقيق هذا الهدف نكرر الإعراب عن قلقنا حيال المحاولات الرامية إلى زيادة تعقيد الترتيبات التجارية الإقليمية عن طريق التشريعات الوطنية التي تتسم بطابع يتجاوز بكثير حدود الأراضي الإقليمية للبلد الذي يسنها.

إذا كنت قد كرست جزءا كبيرا من بياني لمسائل التنمية والسياسة الاقتصادية والتجارية الدولية، فذلك لأن جامايكا تود أن تؤكد على الأهمية الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق السلم والأمن. إننا نرحب بكون خطة للتنمية التي قدمها الأمين العام خطة نالت الاعتراف الواجب بوصفها تكملة أساسية لـ "خطة للسلام". ولا نزال ملتزمين باستمرار الأمم المتحدة في أداء دورها في مجال حفظ السلام.

والصراعات الإقليمية والأهلية التي تدور حاليا في ظل خلفية من العداء العرقي والديني تستدعي التأكيد بدرجة أكبر على الدبلوماسية الوقائية بغية نزع فتيل التوترات قبل أن تتصاعد وتتحول إلى أعمال العنف وسفك الدماء من النوع الذي شهدناه في البلقان وفي وسط افريقيا. ينبغي أن نضع آليات لمعالجة المشاكل في مراحلها الأولى، فنحول بذلك دون نشوء الحالة التي يجد المجتمع الدولي فيها نفسه مضطرا إلى إنفاق المزيد فالمزيد من الموارد لمعالجة حالة آخذة في التدهور بصورة متزايدة. وفي هذا الصدد ينبغي النظر في اتخاذ إجراءات عاجلة لإيجاد قدرة على الوزع السريع.

وفي البوسنة والهرسك ما فتئ العالم يشهد مأساة التفكيك القسري لمجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الأديان. إن الحالة التي تواجهها الأمم المتحدة حالة صعبة. ومن الحيوي أن تبذل جميع الجهود لوضع حد للقتال ونحن نأمل أن تؤدي المحاولات المبذولة مؤخرا من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية، إلى حل شامل ودائم. وأود في هذه النقطة أن أعرب باسم حكومة جامايكا عن أسفنا العميق للخسائر في الأرواح التي تكاد أن تكون يومية. ونتوجه بالعزاء لأسر العاملين على حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وإلى أسر الدبلوماسيين الأمريكيين الثلاثة الذين كانوا يباشرون مهمة الوساطة من أجل تسوية النزاع.

ونشعر بنفس القدر من القلق والحزن تجاه الحالة في رواندا وبوروندي، ونواصل حث جميع الفصائل على السعي إلى المصالحة الوطنية التي تؤدي إلى إعادة التأهيل الاقتصادي والتعمير لبلدانها.

وفي المنطقة التي ننتمي إليها، يمكننا أن نشعر بفخر له ما يبرره بدور الأمم المتحدة في إعادة رئيس هايتي المنتخب على نحو ديمقراطي جان برتراند أريستيد، إلى قيادة أمته. لقد كان هذا عنصرا حاسما في الجهد الدبلوماسي المعقد الرامي إلى تحقيق حل للأزمة في هذا البلد الشقيق. وقد انضمت جامايكا إلى بلدان أخرى في المجتمع الكاريبي في الإسهام في القوة المتعددة الجنسيات في هايتي ثم بعد ذلك في بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ويسير شعب هايتي الآن في الطريق المؤدي إلى بناء الديمقراطية. ونجاح هايتي في جهودها لإعادة بناء اقتصاد البلد يتوقف بدرجة كبيرة على استمرار اهتمام المجتمع الدولي كلـه.

إن نجاح الأمم المتحدة في هايتي يدفعنا إلى التأمل في منجزات، يُغفل ذكرها في كثير من الأحيان، أي المنجزات التي حققتها المنظمة في توفير المساعدة الإنسانية الضرورية للغاية في حالات الصراع.

هناك عدد من المسائل السياسية الباقية على جدول أعمال الجمعية، والتي تحتاج إلى حسم، ومن بينها الحالة في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بجهود الأطراف في سبيل مواصلة عملية السلام بروح المصالحة بغية تحقيق سلم شامل وعادل ودائم. ونأمل أن تسود روح المصالحة نفسها في مفاوضات تجرى لحسم مسائل أخرى ظلت قائمة أمدا طويلا، بما في ذلك الحالة في قبرص.

أود أن أشير إلى مسألة نعتبرها موضع اهتمام عالمي. فمنذ أربعة أشهر، وفّق مؤتمر الاستعراض والتمديد لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في اختتام أعماله بموافقة أغلبية الدول على ضرورة تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى. وقد أيدنا، شأننا في ذلك شأن الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية، التمديد لأجل غير مسمى على أساس النية المعلنة للدول النووية في ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالانتشار الرأسي ونزع السلاح النووي. ومن هنا ننظر بخيبة أمل كبيرة إلى القرارات الأخيرة التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية باستئناف التجارب النووية، ونعتبر هذه القرارات ضربة خطيرة موجهة إلى نظام عدم الانتشار. إن جامايكا تعارض انتشار الأسلحة وتود أن تؤكد من جديد الحاجة إلى استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإلى ذلك الحين نحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تلتزم بالوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية.

إن التطوير التدريجي للقانون الدولي لا يزال يمثل هدفا رئيسيا من أهداف الأمم المتحدة. ويمثل نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبدء نشاط السلطة الدولية لقاع البحار في كنغستون، بجامايكا، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي إنجازا كبيرا في سبيل إنشاء نظام قانوني لإدارة البحار والمحيطات باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية. ونحن نحث على قبول الاتفاقية قبولا عالميا. ولما كانت جامايكا مضيفة لسلطة قاع البحار، فإني أود أن أؤكد للجمعية التزامها الثابت بتوفير الظروف الملائمة التي تكفل تحقيق أهداف الاتفاقية.

وفي إنشاء السلطة الدولية لقاع البحار تعبير عن التزام الدول الأطراف بإدخال هذا النظام الدولي الجديد طور التشغيل العملي في أقصر وقت ممكن. ونحن نشعر جميعا بخيبة أمل كبرى لأن الدورة الأولى اختتمت دون وضع الترتيبات الإدارية المطلوبة لبدء العمل الموضوعي للسلطة. وأنتهز هذه الفرصة الهامة لأحث الدول الأطراف على معالجة المسائل الباقية بنفس الالتزام الذي تجلى في السعي إلى تأمين قبول الاتفاقية.

وأننا نعتقد أن الأمم المتحدة الآن في وضع يتيح لها تحقيق أهداف الميثاق والقيام بدور نشط وديناميي وحفاز في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الاقتصادي. والآن، بأكثر من أي وقت مضى، لدينا إمكانية حقيقية للقيام بعمل حاسم وعالمي شامل للوفاء بالمقاصد التي أنشئت المنظمة من أجلها. ويجب أن لا نُفوت هذه الفرصة. إننا ندرك ارتفاع مستوى التوقعات منا. ولهذه الأسباب، يجب أن نعمل بهمة على إعادة هيكلة وإعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة. ونحن واثقون بأن المنظمة، بعد إصلاحها وبعد دعمها ستتمكن من القيام بمهمتها المزدوجة المتمثلة في تعزيز السلم، ومساعدة العملية الإنمائية لجميع أعضاء المجتمع الدولي.

لقد أكد الأمين العام في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة هذا العام، في سياق إصلاح الأمم المتحدة على أنه:

> "لا بد من أن يكون من العناصر الحاسمة لهذه العملية الإصلاحية الأوسع نطاقا إيجاد علاقة أقوى بين الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي". (A/50/1، الفقرة ٢٠)

وهذه وجهة نظرنا نحن كذلك. فجامايكا تعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي أن يسمح للجمعية العامة بأداء دورها بوصفها أسمى هيئة تداولية صانعة للقرار في إطار المنظومة. ونعتقد أيضا أن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يعزز.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نؤكد أن الأمم المتحدة ولِدت في مرحلة مختلفة تماما. واليوم، مع كل التغيرات التي وقعت في السنوات الخمسين الماضية، أصبح مما لا يمكن الدفاع عنه أن تستطيع الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن ممارسة نفس القدر من السيطرة الذي كان لها عندما حصلت على هذا الحق بعد الحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب وغيره من الأسباب الصحيحة، تؤيد جامايكا المطالبة بتوسيع نطاق مجلس الأمن، بما في ذلك عضويته الدائمة، على أساس جغرافي منصف.

لقد تقدم الكثير من الدول الأعضاء والمجموعات المستقلة والأفراد بمبادرات عديدة بشأن طرق تحسين أداء المنظمة. وقد حان الوقت لتصفية الأفكار الجوهرية التي تولدت عن هذه المبادرات والخروج منها بإطار شامل لتصميم البنية الجديدة للأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، ستشارك جامايكا مشاركة كاملة في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة، الذي أنشئ مؤخرا للقيام باستعراض شامل للدراسات والتقارير المتصلة بتنشيط وإصلاح الأمم المتحدة.

إن جدول أعمال الدورة الخمسين زاخر بالتحديات. وهدفنا هو ضمان تمكّن المنظمة من الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل فعال. وهناك دليل كاف على الاستعداد للقيام بذلك، وهذا يثير فينا الأمل. وحيث أن المستقبل أمانة في عنقنا يجمل بنا ألا ندخر جهدا في السعي إلى جعل هذا العالم عالما أكثر سلما وعدلا وازدهارا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا، سعادة السيد فلاديسلاف بارتوزيفسكي.

السيد بارتوزيفسكي (بولندا) (تكلم بالبولندية؛ الترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن أحر التهاني لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، وهو رجل دولة موقر ورجل قانون بارز من البرتغال الصديقة.

نحن نتابع أيضا بتقدير خاص الأعمال التي يقوم بها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، الذي يلقى تفانيه في خدمة قضية السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية استحسانا عاما من الجميع.

منذ ثلاثة أشهر، بدأت الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا باجتماع للحائزين على جائزة نوبل في سان فرانسيسكو. لقد مضت خمسون سنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي بدأت بعدوان قوات الرايخ الثالث على بولندا في الساعات الأولى من يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩. وباعتباري مؤرخا وشاهد عيان أيضا لتلك الأيام، فإن لدي حقا أدبيا في أن أذكّر من فوق هذه المنصة بأن بولندا كانت الدولة التي وضعت حدا لسياسة التهدئة والاسترضاء، وهي سياسة كانت في ذلك الوقت عقيمة ولا تزال اليوم عقيمة، سياسة لا طائل من ورائها على المدى الطويل بأي شكل من الأشكال وفي أي مكان.

بالنسبة لبولندا، التي كانت أول ضحية للحرب العالمية الثانية امتدت تلك الحرب فترة أطول مما امتدت لأي بلد آخر: خمس سنوات، وثمانية أشهر، وثمانية أيام. وانتهت بالنصر، ولكنه كان نصرا لم يحقق للشعب البولندي الحرية الكاملة. وبعد ذلك بـ ٤٥ عاما حققنا الهدف الذي كافح من أجله المواطنون البولنديون بتفان: دولة حرة ذات سيادة في أوروبا جديدة ديمقراطية.

وقد اتجه الفكر، ولما تنته تلك الحرب التي تُعد أبشع من كل ما سبقها من الحروب، إلى السلم وإلى طرق جعلـه سلما باقيـا. وقـد سعـت الشعوب والدول - بوعي منها بتجارب الحرب المأساوية التي مرت بها - إلى تخليص العالم إلى الأبد من الحروب ومن المعاناة التي تخلفها. وهكذا ولِدت الأمم المتحدة. ومنذ البداية الأولى، قامت بولندا، بوصفها دولة مؤسِّسة، بدور نشط في إعمال هذه المنظمة، التي تتمثل أهدافها الرئيسية في حفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظلال السلم والحق في الحياة الكريمة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

إن الحرب الباردة والقطبية الثنائية بين الشرق والغرب سريعا ما بددتا الآمال الوليدة بتخفيف حدة التوترات وفي تحقيق سلام لا تعكره النزاعات السياسية أو الأيديولوجية. ومع أنه، لحسن الحظ، لم يقع الزلزال النووي - والكثير من الفضل في ذلك يعود

بصورة لا يمكن نكرانها إلى الأمم المتحدة - فإن تاريخ مرحلة ما بعد الحرب جاء حافلا بالتوترات، ووجدت البشرية نفسها أكثر من مرة على شفا الحرب الشاملة. وبدلا من انفاق الموارد على الانتعاش بعدما ألحقته الحرب من خراب وعلى تحقيق رخاء الانسان، تزايد انفاقها من أجل الحفاظ على توازن فريد من نوعه - أي توازن الرعب من خلال سباق التسلح. وتم تقسيم العالم في يالطا إلى معسكرين. وجرى ضم العديد من الدول، في أوروبا الوسطى مثلا، إلى الكتلة الشرقية على غير مشيئة شعوبها. وإذ أشير إلى يالطا، لا أقصد بذلك توجيه اللوم على تلك المعاهدة البغيضة جدا بالنسبة لبولندا وإنما القصد من الإشارة هو التحذير من إبرام يالطات أخرى في المستقبل، بغض النظر عن المكان الذي تبرم فيه وعن البلد الذي يضار بها. إننا نريد أوروبا دون أي تقسيم سياسي أو أي نوع من أنواع التقسيم الأخرى، لأن النتائج ستكون واحدة.

في أعقاب التحولات الجغرافية السياسية التي بدأت في بولندا في الثمانينات والتي أثبتت أنه لا يمكن الوقوف في وجه تطلعات الشعوب نحو الحرية في ذلك الجزء من أوروبا وآسيا، أصبح العالم أكثر أمنا بدرجة فائقة. وتلاشت المواجهة بين الشرق والغرب ونأمل أن يصدق ذلك إلى الأبد وأن تعود إلى كلمتي "الشرق" و "الغرب" مضامينهما الجغرافية القديمة البحتة. وبالرغم من تلاشي القطبية الثنائية في العالم، فإنه لم يتحرر من الصراع. وبرزت إلى السطح بقوة متجددة موجات القومية التي كانت كامنة أو مكبوتة والتي أصبح يغذيها في كثير من الأحيان وقود التعصب والصراع الإثني والديني أو تغذيها العنصرية الصريحة.

فبعد ست سنوات من بدء التغيرات الكبيرة في الخريطة السياسية للعالم في عام ١٩٨٩، لم يخرج إلى حيز الوجود النظام الدولي الجديد المرتقب. فالأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها ما زالت تجد في البحث عن حلول فعالة ومنصفة للمشكلات الجديدة التي برزت منذ انتهاء الحرب الباردة. إن هذه التغيرات السياسية تتيح فرصة فريدة لبناء نظام جديد يقوم على التعاون السلمي، وليس على مجرد التعايش. وتتمثل رغبتنا في السعي لإنشاء نظام عالمي جديد، نظام يكفل الأمن الكامل لجميع الدول ويهيئ الظروف من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية السريعة، بينما يعطي في الوقت نفسه لجميع الأفراد فرصة التمتع الكامل بما لهم من حقوق الانسان. وبطبيعة الحال، لن يفسح هذا النظام أي مجال لأي شكل من أشكال التعصب، ولأي مظهر من مظاهر الكراهية الإثنية أو الدينية أو العنصرية، بما فيها اللاسامية البغيضة.

إن بولندا تعي وتسلم بالدور الكبير الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تحقيق هذه الأهداف. فهذه المنظمة التي أنشأتها ٥١ دولة قد كبرت لتصبح هيكلا عالميا يشمل جميع بلدان المعمورة تقريبا، ومع ذلك، فالذي تغير ليس فقط عدد الدول الأعضاء: بل تزايدت أيضا مهامها باستمرار. وبينما كانت المسائل السياسية العسكرية ومسألة إنهاء الاستعمار هي المسائل التي تستحوذ على الأذهان من قبل، فإن اهتمامات الأمم المتحدة ازدادت على مر الوقت وأصبح يصعب أن نشير اليوم إلى مجال واحد لا تشارك فيه منظومة الأمم المتحدة. والتوقعات المنتظرة من الأمم المتحدة قد تزايدت بالمثل، وكثيرا ما كان ذلك إلى حد مفرط لأن هذه التوقعات لم تكن مدعومة بالإرادة السياسية الكافية لتوفير الأدوات المناسبة للمنظمة، التي لا غنى عنها إذا كان للمنظمة أن ترقى إلى مستوى هذه التوقعات. وهنا أفكر بأحد المجالات الأساسية في أنشطة الأمم المتحدة - أي منع نشوب الصراع وتسويته. ففي هذا المجال تقع الأمم المتحدة فريسة سهلة للتهجم عليها. ولكن المرء يتجاهل مدى تغير طابع النزاعات التي تواجه المجتمع الدولي الآن. فالنزاعات التقليدية بين الدول تفسح الآن المجال بصورة متزايدة للنزاعات الداخلية، كما هو الحال في رواندا والصومال، والى حد ما النزاع في يوغوسلافيا السابقة. ودور الوساطة التقليدي الذي تؤديه قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بموافقة أطراف الصراع، بات مستحيلا في أحيان كثيرة في ظل الظروف الحالية. ففي حالات عديدة، تجد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم نفسها أمام معضلة الاضطرار إلى الحياد عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة تمزقها الحرب الأهلية. فهل على المرء أن يقف موقف اللامبالاة والتجاهل للمعاناة البشرية في مثل هذه الحالة، وكثيرا، ما يطلب الينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نجيب بشكل قاطع على هذا السؤال، فلا نكون قادرين دائما على الإجابة عليه. ولا بد أن يترك ذلك أثرا سلبيا على نجاح البعثة، ولكن ما أكثر المرات التي يلقى فيها اللوم عن ذلك على الأمم المتحدة نفسها وما أيسر إلقاء هذا اللوم

عليها، وكم نميل إلى تناسي أن الأمم المتحدة إنما هي نحن.

وترى بولندا أنه لدى وجود تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين، يتوجب تزويد الأمم المتحدة - إذا أريد لها أن تكون أداة فعالة للأمن الجماعي عملا بالميثاق - بالعدة اللازمة لأداء وظيفتها، ويمكننا أن نسرد قائمة طويلة بالنزاعات والحروب التي أنهيت بفضل جهود الأمم المتحدة. فالملايين من الأرواح البشرية قد أنقذت بفضل أعمال الإغاثة الإنسانية التي نظمتها الأمم المتحدة. ولكن يمكن سرد قائمة طويلة أيضا بالجهود التي انتهت بالفشل. ولا شك أن الذكرى الخمسين خليقة بأن تدفعنا إلى التعمق في التفكير بشأن هذا الموضوع. فالهزائم والأخطاء يجب ألا تؤدي إلى التخلي عن بذل الجهود، بل ينبغي أن تشجع على اتخاذ خطوات لإجراء الإصلاح وإعادة تشكيل ما يجب تغييره، وبالتالي جعل الأمم المتحدة منظمة عصرية حقا، منظمة تتكيف مع الظروف الجديدة وترقى إلى مستوى متطلبات المرحلة وتحدياتها.

وفي عالم اليوم المتسم بالترابط والاعتماد المتبادل، لا يمكن حتى لأقوى أمم العالم أن تتعامل بمفردها مع القضايا العالمية، من قبيل انتشار أسلحة التدمير الشامل، وانتشار المخدرات، والجوع والفقر، وتلوث البيئة، ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة الإيدز، والارهاب الذي يزداد تفشيا - وباختصار، جميع الآفات التي أخذت تظهر ونحن نقترب من نهاية القرن. وعلى هذا الأساس، فإننا بحاجة إلى أن ندعم الاتجاه نحو تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة ونظامها. وبهذه الروح تحدث رئيس بولندا ليك فاليسا، في سان فرانسيسكو في حزيران/يونيه الماضي عندما أشار إلى أوجه قصور المنظمة بعبارات ناقدة.

إن بولندا لا تضطلع فقط بدورها الكامل في هذه العملية: بل إن إنشاء نظام عالمي جديد هو محور التركيز في سياستنا الخارجية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والعالمية. وإن بولندا اليوم ذات السيادة الكاملة والاستقلال الناجز هي من أكبر بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأكثرها سكانا. وهي تسعى جاهدة بنشاط للإسهام في ضمان استقرار منطقة ذات أهمية بالنسبة لأوروبا - فهي منطقة تشكل جسرا جغرافيا طبيعيا وثقافيا واقتصاديا بين أجزاء أوروبا التي تطورت تاريخيا. وبذلك، تكمن المهمة الأساسية للسياسة الخارجية لجمهورية بولندا في المشاركة النشطة في بناء أوروبا الجديدة والإسهام الخلاق فيها - أوروبا الخالية من الانقسامات والصراعات، والتي تكفل رخاء وأمن جميع سكانها.

وعمليا تتبدى هذه السياسة في الجهود الدؤوبة لإدماج بولندا في الهياكل الأوروبية والأطلسية، اعترافا بدور هذه الهياكل كضامن للأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في قارتنا.

أما الأولوية في جدول أعمال سياستنا الخارجية فهي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي ترجع أصوله إلى أيام خطة مارشال التي أعلنت بولندا انضمامها اليها ثم اضطرت إلى الانسحاب منها تحت ضغوط خارجية. وبسبب اختلاف النظم وما أدى إليه هذا الاختلاف في السنوات اللاحقة من تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن عملية التكيف ستكون حتما صعبة ومكلفة ومطولة. ومع ذلك فإننا على اقتناع بأننا لا ندفع ثمنا باهظا مقابل الانضمام إلى منظمة اقليمية أكثر قدرة من أية منظمة أخرى في التاريخ على أن تضمن لأعضائها، وبغض النظر عن التكامل السياسي، الرخاء ومستوى عاليا من الأمن الاجتماعي وأعلى مستويات حماية حقوق الفرد وحرياته. وتوسيع نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق يعني توطيد نطاق الاستقرار في هذه المنطقة التي كانت نزاعة إلى الصراع في وقت من الأوقات.

وقد قلت في بيان عن السياسة الخارجية في البرلمان البولندي قبل أربعة أشهر إن بولندا لا تتبع ولا تنوي أن تتبع سياستين خارجيتين مختلفتين: واحدة للغرب والأخرى للشرق، أي أننا، في الوقت الذي نسعى فيه إلى الانضمام إلى الهياكل الأوروبية الغربية، نعلق أهمية كبرى على تطوير علاقات الصداقة والتعاون الشامل مع جيراننا الأقربين والبعيدين على حد سواء. ونحن نسعى إلى التعاون مع هذه الدول في إطار المنظمات دون الاقليمية القائمة، ونعمل على توسيع نطاقها. وتربطنا بجيراننا معاهدات لعلاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون. ولن نألو جهدا لكي نقضي بأسرع ما يمكن على جميع مخلفات التحيز المتبادل أو أية مظالم ما زالت تكنها مجتمعاتنا.

وبولندا تعلق أهمية كبرى على تعزيز وتوسيع نطاق منظمات عموم أوروبا، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ونؤيد دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حسم الصراعات المسلحة في منطقتنا بالتعاون مع الأمم المتحدة. وبالتالي فإننا نرحب مع الارتياح بمحكمة المصالحة والتحكيم التي أنشأها الاتحاد في أيار/مايو الماضي. ومشاركتنا النشطة في عمل مجلس أوروبا تنبع من ايماننا الشديد بأنه يضطلع بدور عظيم الأهمية في عملية نشر وتعزيز وتطوير المؤسسات الديمقراطية وآليات حماية حقوق الانسان في قارتنا.

وأخيرا، تجب الإشارة إلى إسهام بولندا في عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي سيكون لها، بفضل خبرتها الطويلة في التغلب على الانقسامات الاقتصادية التي ورثتها أوروبا عن الماضي القريب، دور في عملية التكامل الاقتصادي في أوروبا.

وأود، في الوقت ذاته، أن أعلن عن تأييد بولندا القوي للأنشطة المفيدة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية بشكل عام. وهذه اللجان ينبغي أن تكون مسؤولة، في كل منطقة، عن تنسيق المشروعات المحلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما وكالاتها المتخصصة، وأن تصبح مراكز تنسيق اقليمية للنهوض بالنمو المستدام والتنمية البشرية. ونفس الشيء ينطبق على المبادرات دون الإقليمية، مثل مبادرة أوروبا الوسطى، ومجلس دول بحر البلطيق، ورابطة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

وبينما تركز بولندا، وعن حق، على المشاكل المتصلة بتحويل نظمنا الاقتصادية والسياسية، فإنها تولي الانتباه الواجب للعمليات والاتجاهات الإنمائية في العالم بشكل عام. ونحن نعمل، بصفة منتظمة، على توسيع دائرة اتصالاتنا الاقتصادية والسياسية مع الأمم في القارات الأخرى. ونشعر بقلق متزايد إزاء نطاق المشاكل الاقتصادية التي تعتم آفاق العلاقات بين الشمال والجنوب. وأوجه التفاوت والتباين الإنمائي في هذا المجال تستدعي تكثيفا عاجلا لجهود العالم أجمع، وجهود البلدان الأكثر تقدما بصفة خاصة. وليس بوسعنا دائما أن نوفر للبلدان النامية المعونة التي ترقى إلى مستوى توقعاتها، ولكننا سنقدم لها كل ما تسمح به امكاناتنا.

ونلاحظ مع الارتياح حيوية حركة عدم الانحياز التي ما فتئت تتعاون مع الأمم المتحدة منذ سنوات طويلة، والتي ما زالت نشطة كعهدها على الساحة الدولية، على الرغم من التغيرات الكثيرة. فقد اضطلعت هذه الحركة بدور رئيسي في وضع نهاية لعهد الاستعمار، وساعدت الأمم الفتية بنجاح على تأمين مكانها المشروع في العالم، وهي الآن ترسي الأساس لعهد جديد للعلاقات بين الدول في حقبة ما بعد الحرب الباردة خال من المواجهات العالمية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، وفي ظل رئاسة أندونيسيا، تمكنت حركة عدم الانحياز باقتدار من إعادة توجيه أولوياتها لكي تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية. وقد شرعت في هذه المهمة على أساس الحوار المثمر مع البلدان المتقدمة النمو، وأسهمت إسهاما كبيرا في تضييق الفجوة بين تلك البلدان من جهة والأمم التي تمثلها من جهة أخرى. ونلاحظ على وجه الخصوص التقدم الرائع الذي تحرزه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مجال التنمية، ونعترف بجهودها من أجل القضاء على الصراعات القديمة ومنع نشوب صراعات جديدة، وبناء الثقة والبحث عن صيغ أمنية جديدة. وبولندا مهتمة بإقامة الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي مع هذه المجموعة من الدول، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار صيغة أوروبية - آسيوية أوسع. كما أن أوروبا الوسطى تشترك مع دول أمريكا اللاتينية وتجمعاتها في سمات ومصالح عديدة. وفي الدورة الماضية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عبرنا تعبيرا قويا عن تضامننا مع افريقيا. ذلك أننا نؤمن بأن التعاون مع القارة الأفريقية وتقديم المساعدة لها يخدمان مصالح المجتمع الدولي على أفضل وجه.

وبولندا، فيما يخصها، تعي تماما التزاماتها تجاه المجتمع الدولي، وهو ما يتجلى في اشتراكها النشط في أعمال الأمم المتحدة - هذه المنظمة التي تشارك فيها الدول الكبيرة والصغيرة ومتوسطة الحجم، مثل بولندا، على أساس ديمقراطي، وقدر إمكانها، في جهد متبادل لتحويل العالم. ونحن على استعداد لتحمل التزامات إضافية في مجال السلم والأمن الدوليين. وهذا ما حثنا على التقدم بترشيحنا لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة، في الانتخابات التي ستجرى أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

واتساقا مع الالتزامات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة يحتل صون السلم والأمن الدوليين مكانا مركزيا

في سياسة بولندا الخارجية. والدليل على التزامنا بهذا الهدف هو اشتراك جنود وضباط من الجيش البولندي، منذ الخمسينات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي العمليات التي تنفذ في الآونة الأخيرة تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وطيلة سنوات عديدة، ظلت بولندا من بين الدول العشر التي أنزلت الى الميدان أكبر الفرق العسكرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الرغم من مشاكلها المالية المتعاظمة الناجمة عن التأخيرات المتزايدة في تسديد النفقات المتكبدة. ويساور بولندا القلق العميق إزاء الحالات المتزايدة التكرر، حالات تجاهل مركز موظفي حفظ السلام، مثل مهاجمة أصحاب الخوذ الزرق وأخذهم رهائن لاستخدامهم كدروع بشرية وهي ممارسة وقع ضحية لها أيضا مراقبون عسكريون من بولندا تابعون للأمم المتحدة. ولهذا السبب فإن سريان الاتفاقية ذات الصلة والتقيد الصارم بها أمر مُلح للغاية.

ومن الضروري أيضا ترشيد عمليات حفظ السلام. ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز بالفعل في هذا المجال. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة تدلل على الحاجة الى اتخاذ خطوات أخرى لضمان فعالية عملها، وخاصة في حالات الطوارئ. وهذه مسألة هامة بوجه خاص بالنظر الى تعدد الصراعات المسلحة الداخلية الدامية والخطيرة للغاية. وإن عجز المجتمع الدولي الواضح في هذه الحالات يعزى، كما تشهد على ذلك أمثلة عديدة في السنوات القليلة الماضية، الى أن المنظمات الدولية ليست مستعدة، بسبب طابعها، للتدخل الناشط في الصراعات الداخلية. وتبين هذه الأمثلة أيضا أن الأساس الوحيد الذي يمكن أن يحسم أي صراع داخلي يتمثل في التوصل الى اتفاق فيما بين الأطراف المتحاربة. ولذلك نعتقد أن المهمة الأساسية للأمم المتحدة هي أن تسعى بلا هوادة، كما فعلت دوما بفعالية كبيرة في الماضي، الى جلب الأطراف في الصراع الى مائدة التفاوض، والتوسط لإبرام اتفاق بينها، والإشراف على تنفيذه. وقد ذكرنا على نحو صحيح زميلي الاسترالي، السناتور غاريث إيفانز، بأهمية الدبلوماسية الوقائية بالنسبة للصراعات داخل الدول والصراعات الدولية، ودور الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وثمة جانب رئيسي آخر للأمن الدولي هو مسألة نزع السلاح. لقد رحبنا في هذا المجال، بمشاعر الغبطة والارتياح، بالتمديد الى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تم التوصل اليه بتوافق الآراء في أيار/مايو الماضي. ونحن نشيد بما أبداه جميع المشاركين، دون استثناء، من الحكمة وبعد النظر في مؤتمر الاستعراض والتمديد المعقود في نيويورك.

لقد كان الدرب الذي أوصل العالم الى تكديس لا يصدق من الترسانات النووية طويلا ومكلفا. وندرك اليوم أن الشروع في الاتجاه المعاكس لنفس الطريق، صوب نزع السلاح، سيكون طويلا ومكلفا ومعقدا بالمثل. لقد كان التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار عملا ذا أهمية هائلة. وستكون المهمة التالية وهي لا تقل صعوبة ولها نفس القدر من الأهمية - إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي ينبغي أن يتم في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وينبغي في رأينا أيضا إيلاء أهمية خاصة لسريان اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ولتنفيذها بصورة عملية، وهي صك صادقت عليه بولندا في شهر تموز/يوليه الماضي. وفي جميع هذه المسائل، اضطلعت الدبلوماسية البولندية، وستضطلع دوما، بدور نشط.

وتعتقد بولندا أن التقدم في نزع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يوازيه جهد متزامن وملموس بنفس القدر في ميدان الأسلحة التقليدية، وهي فئة الأسلحة التي سببت خلال نصف القرن الماضي سقوط عشرات الملايين من الاصابات في صراعات إقليمية وداخلية لا حصر لها. والاستنتاج الحتمي هو أن من اللازم أن تتجاوز الأمم المتحدة الأهداف المحدودة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وأن تدرج مشاكل تحديد الأسلحة التقليدية ونزعها في جداول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولا تنبع أهمية ذلك من الطابع المحدد للصراعات المعاصرة التي يتعين على الأمم المتحدة أن تعالجها فحسب بل أيضا من ضرورة إنهاء تصاعد موجة الارهاب الداخلي والدولي في عدد متزايد من البلدان. وما من شك في أن الارهاب والجريمة المنظمة عموما، وكذلك الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والمخدرات، كلها تمثل اليوم تهديدا خطيرا للأمن. وبالتالي يلزم اتخاذ إجراء حازم بشأنها. وسيتوقف نجاح هذا الإجراء على التعاون الدولي الواسع داخل منظومة الأمم المتحدة -

وأعني مؤسسات فيينا - وكذلك خارج منظومة الأمم المتحدة.

إن التنمية الاقتصادية مجال بالغ الأهمية، واتخذ في السنوات الأخيرة أهمية متزايدة في أنشطة أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وكانت مشاكل التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى المسائل الاجتماعية، موضوع عدد من المؤتمرات الدولية الكبرى. وتعالج جداول أعمال المؤتمرات التي عقدت بالفعل وجداول أعمال تلك المقرر عقدها في العامين المقبلين تقريبا جميع المشاكل المتصلة بالتنمية. ومما لا غنى عنه الآن هو تركيز الجهود على التنفيذ المخلص والمنسق لقراراتها، وهي مسألة ينبغي مراعاتها أيضا في الإصلاح المزمع لمنظومة الأمم المتحدة.

ونقدر التغييرات التي ظهرت في أطوارها الأولى في موقف مؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بمسألة البعد الاجتماعي لعمليات التنمية، ولا سيما إزالة الفقر والبطالة. وقد برزت هذه المسائل بجلاء في قمة كوبنهاغن الاجتماعية وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف في وقت سابق من هذا العام. ويعزز ذلك الأمل في أن تحظى الجهود التي تبذلها البلدان الأفقر للتصدي للمشاكل الطارئة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدعم المالي الخارجي. ونحن لا نشاطر وجهة النظر القائلة بأن البلدان النامية، أو من هذه الجهة البلدان التي تعاني مثل بولندا من مشقة التحول، تساهم في البطالة في الأجزاء الأكثر تقدما من العالم. ولا نقبل الحجة القائلة بأن التجارة مع البلدان ذات الأجور المنخفضة قد تهدد الاستقرار الاقتصادي لتلك البلدان المتقدمة النمو. ووفقا لما خلصت اليه أحداث الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن البلدان الأقل نموا تمثل، في المقام الأول، أسواقا جديدة تهم الشركات المتعددة الجنسيات. واسمحوا لي أن أشير في هذا الصدد الى أن بولندا صنفت مؤخرا إحدى أكبر الأسواق العشر البازغة في العالم.

وقد أتاح اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية فرصا محددة. ولكن، على المدى القصير، قد يكون تحرير التجارة العالمية تحديا أكبر من اللازم للشركاء الأضعف، لا سيما الشركاء في افريقيا. ونحن نؤيد ترتيبات شبكة الأمان للبلدان التي تدخل في هذه الفئة.

كما أننا نرى مفارقة إنمائية في عصرنا: إن التخفيضات في الانتاج الزراعي في بعض أجزاء العالم بسبب المخزونات الفائضة من الغذاء ولأغراض كبح تدني الأسعار يواكبها وجود مناطق المجاعة المستوطنة في أجزاء أخرى من العالم. وفي عالم متكافل كعالمنا، هناك ما يبعث على الحيرة في هذه الحالة. إن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون المحفل الذي تبحث فيه هذه المشكلة الصعبة التي تقض الوجدان. والحل لا يكمن في مجرد إعادة التوزيع. فجوهر المسألة يكمن في مساعدة تلك البلدان على مساعدة أنفسها عن طريق حفز قدرتها على الاعتماد على الذات بدلا من إدامة التبعية.

وأخيرا، فإن المجال الثالث الحاسم بالنسبة لرفاه الأجيال المقبلة، وهو المجال الذي تعلق بولندا عليه أهمية خاصة، هو مسألة حقوق الإنسان. إن بولندا في الوقت الحاضر بعد مرور ستة أعوام على بدء عملية التغيير الديمقراطي، يمكن أن تفخر بأن لديها نظاما قانونيا يفي بأشد المعايير الدولية صرامة في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها الشاملة.

ولم تقتصر بولندا على التكفل بالمشاكل الداخلية في ذلك الصدد. فما فتئت منذ السنوات القليلة الماضية تضطلع بأنشطة واسعة النطاق في أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان واستحداث آليات دولية لحمايتها. ومما لا شك فيه أن مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ كان معلما تاريخيا في هذا الميدان. وقد نشطت الدبلوماسية البولندية نشاطا بالغا سواء في المرحلة التحضيرية للمؤتمر أو أثناء المؤتمر ذاته. وقد أيدنا بقوة من البداية إنشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي كان أحد المنجزات الرئيسية لمؤتمر فيينا. ومنذ تعيين السفير أيالا لاسو في هذا المنصب الهام ما فتئنا نسدي له تعاوننا ودعمنا الكاملين.

ولا تتوفر لدى الأمم المتحدة، بحكم طبيعتها، الوسائل اللازمة لإرغام الدول أو التجمعات المسلحة على احترام حقوق المواطنين وعلى التقيد بالالتزامات الدولية في هذا الميدان. إن انتهاكات القانون الإنساني وقوانين الحرب منتشرة على نطاق واسع. وإن الاستجابة الوجلة الى التقارير المنتظمة التي يقدمها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وهو رئيس وزراء بولندا السابق، تاديوش مازوفيتسكي، عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة

دفعته الى الاستقالة من منصبه. ونحيط بشعور من الارتياح بالبيانات المدلى بها من على هذا المنبر التي تعترف بأهمية مساعيه.

وإن الارتقاء بمركز حقوق الإنسان داخل هيكل أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، أمر ضروري. والمهام الرئيسية لمنظمتنا في هذا الميدان ينبغي أن تتمثل في النهوض بالحوار الدولي الدائم بشأن حماية حقوق الإنسان وإنشاء آليات للإشراف على الامتثال للالتزامات الدولية وكذلك زيادة المساعدة التقنية من جانب الدول الغنية المتمرسة للبلدان التي تفتقر إلى الموارد الضرورية. وينبغي توفير أموال لازمة لهذا الغرض للمفوض السامي ولمركز حقوق الإنسان في جنيف.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة قبل خمسين عاما زادت المهام التي تواجه المنظمة عددا وتعقدا. وما فتئت البيئة السياسية والاقتصادية التي يتعين معالجة هذه المهام فيها تتغير أيضا، كما يتضح من قرارات المؤتمرات الكبرى الأخيرة - في القاهرة وكوبنهاغن وبيجين. ويستدعي ذلك استمرار تكييف الهياكل والإجراءات التنظيمية مع المهام الجديدة والظروف المتغيرة. ومن الضروري تعزيز طرق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة المؤتمر الاسلامي. ومما لا يقل عن ذلك أهمية الجهد الرامي إلى زيادة تطوير نظام القانون الدولي حتى يمكن أن يُنظم بصورة أكثر وفاء بالغرض وبدقة أكبر حقوق والتزامات رعايا القانون في عدد متزايد باستمرار من مجالات علاقاتها المتبادلة. ولم تغب أهمية هذه المشاكل، بما فيها إصلاح الأمم المتحدة، عن أميننا العام الموقر، السيد بطرس بطرس غالى.

ولهذا فإن إصلاح الأمم المتحدة مهمة ملحة. وهو ضروري فيما يتصل بالأجهزة الرئيسية، وعلى رأسها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية التي لا حصر لها. وتقدر بولندا نتائج الجهود المبذولة حتى الآن من أجل تعزيز عمل مجلس الأمن. ونتيجة لذلك لدينا الآن مجلس أكثر كفاءة وأكثر استجابة للحاجة إلى المزيد من الشفافية في أعماله. وتود بولندا الاعراب عن تأييدها للتعجيل بالخطوات الرامية إلى التوسيع المناسب لعضوية المجلس، لجعله أكثر تمثيلا دون الانتقاص من فعاليته. وينبغي أن يهدف إصلاح المنظمة إلى الارتقاء بفاعليتها ومعالجة حالتها المالية، مع المحافظة على المبدأ الأساسي ألا وهو مبدأ مساواة جميع دولها الأعضاء في السيادة. بيد أن المسألة الأهم الآن تتمثل في الكفاءة دون أن يغيب عن بالنا أن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة، بصفتها منظمة حكومية دولية، تتمثل في توطيد التعاون المماثل للمشاركة بين أعضائها؛ وباعتبار أنها لا يمكن أن تعمل إلا بناء على سلطتهم. إن نجاح الاصلاح في نهاية المطاف هو أفضل مساهمة يمكننا أن نقدمها احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة.

واسمحوا لي أن أضم صوت بولندا إلى جميع البيانات التي، في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أعربت من هذا المنبر بصورة لا لبس فيها عن تأكيد ثقتها بمستقبل منظمتنا وقدرتها على التصدي للتحديات التي تواجهنا ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين. وبولندا، من جهتها، على استعداد للاشتراك في هذه الجهود لصالح الأجيال المقبلة حتى لا تعرف الحرب، ساخنة أم باردة، مثلما عرفتها، وحتى يمكنها أن تعيش في عالم يقوم على مبادئ التعاون وعلاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة لن تجري مناقشة عامة صباح يوم الخميس الموافق ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبدلا من ذلك ستعقد الجمعية جلسة احتفالية للاستماع لخطاب قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ممثل الكرسي الرسولي، الدولة المراقبة وذلك كجزء من الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وستعقد الجلسة الاحتفالية في الساعة ١٠/٣٠، وستستأنف المناقشة العامة بعد ظهر يوم الخميس.

والآن أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون الدولي في كينيا، سعادة الأونورابل ستيفن كالونزو موسيوكا.

السيد موسيوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه بالاجماع رئيسا للدورة الخمسين للجمعية العامة. إن خبرته الدبلوماسية الواسعة وقدراته الفكرية تعزز ثقتنا برئاسته. وأتمنى له النجاح في المهمة الكبيرة التي تنتظرنا.

تولي الرئاسة نائب الرئيس، السيد أوان (مالي).

كما أشيد بسلفه سعادة السيد أمارا إيسي وزير خارجية كوت ديفوار الذي ترأس باقتدار الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

ونحيي الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى على الطريقة الدؤوبة والمبدعة التي يدير بها شؤون المنظمة.

إن كينيا ملتزمة التزاما كاملا بالمثل العليا لهذه المنظمة. والواقع أن شعار كينيا "هارامبي" ومعناه "تضافر الجهود" والفلسفة الوطنية للسلم والحب والوحدة تعابير تناسب طموحات الأمم المتحدة والشعب الكيني. وما فتئت كينيا تدافع عن مبادئ الديمقراطية وتتوخى التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل رفع المستويات المعيشية للشعب.

وتجري كينيا تحت قيادة فخامة الرئيس دانيال ت. آراب موا إصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى، أخذنا نشهد فوائدها. واقتصادنا الآن محرر بالكامل تمشيا مع تقليدنا القاضي بتهيئة بيئة تفضي إلى تطوير المشاريع. وتمارس مؤسساتنا الديمقراطية المرونة اللازمة لمواجهة الحالات الجديدة ولكفالة استمرار الاستقرار السياسي الذي يتمتع به البلد منذ الاستقلال.

وإننا نلاحظ وجود حملة منتظمة لتشويه سمعة البلدان الافريقية. ويبدو كأنه توجد خطة لتشويه سمعتها الدولية. ونحن نرفض هذه النُهج الهدامة الرامية إلى تعزيز عناصر مسببة للخلاف، وإلى التأثير على الرأي العام المحلي بغرض تحريض الشعوب على حكوماتها. وتدين كينيا أيضا بأقوى العبارات الميل في قطاعات معينة من الصحافة الدولية إلى تقديم صورة عن البلدان الافريقية من زاوية التفوق أو التدني القبلي، بغية تأجيج الصراعات العرقية، وبغية وصف القارة بأنها قارة مليئة بالفساد والكوارث. ويذكر لافريقيا الفضل لكفاحها الشاق ضد الهيمنة الأجنبية. ونحن مصممون على إيجاد دول متماسكة ومزدهرة بعد سنوات عديدة من سياسة "فرق تسد" الاستعمارية الهدامة التي تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد للجمعية العامة على أن كينيا حكومة وشعبا مصممة، رغم الصعاب الجمة على مواصلة الكفاح من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، ومن أجل الإسراع بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والتزامنا بمبادئ الديمقراطية، والحكم الصالح، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وحكم القانون، وهو الالتزام الذي أؤكد عليه لا يزال ثابتا.

وإزاء تلك الخلفية أود الآن أن أتناول بعض المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. والأمم المتحدة تطورت منذ بدايتها إلى منظمة عالمية حقا على النحو المتوخى في الميثاق. وارتفع عدد أعضائها من ٥٠ عضوا وقت إنشائها إلى ١٨٥ عضوا اليوم. وتعددت أنشطتها من إنهاء الاستعمار، وتدوين القانون الدولي، ونزع السلاح وحل الصراعات إلى أنشطة إنسانية عالمية وتعاون اقتصادي دولي. والإنجازات في هذه المجالات هي في الواقع بينة بذاتها. ومع ذلك، فإن المطالب الموجهة إلى المنظمة تمارس أقصى قدر من الضغط على قدرتها على مواجهة مسؤولياتها. لذلك برزت الحاجة إلى إعادة تنشيط المنظمة في هذا الوقت المناسب.

ولا يزال المجتمع الدولي يواجه عددا من الصراعات بعد خمس سنوات من انتهاء الحرب الباردة، وهي صراعات تسبب قلقا بالغا حيث أنها تواصل زعزعة السلم والأمن الدوليين. وتشكل هذه الصراعات تحديات خطيرة مردها في المقام الأول إلى تعقيدات ترافق طابعها الداخلي. ومع ذلك، نقدر المرونة التي تتصدى بها الأمم المتحدة لهذه الصراعات، ونقدر جوانب النجاح الجديرة بالثناء التي تم التوصل إليها في حل عدد كبير منها. وتتضمن هذه الإنجازات حل الصراعات في ناميبيا وكمبوديا وموزامبيق والسلفادور وهايتي. ويصبح النجاح أكثر جلاء عندما ننظر في مدى قيام الأمم المتحدة بالتعبئة الفعالة للمساعدة الإنسانية الدولية في جميع مناطق الصراع فعليا، وذلك عن طريق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وفي الدورة السابعة والأربعين أوكلت الجمعية العامة إلى الأمين العام انتهاج الدبلوماسية الوقائية وتعزيز قدرة الأمانة العامة على احتواء حالات يحتمل

أن تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر. ومن أجل هذا الغرض، فإن المبادرتين اللتين اتخذهما الأمين العام والمتمثلتين في "خطة للسلام" والملحق بتلك الوثيقة الذي صدر فيما بعد أسهمتا إسهاما كبيرا في هذا الموضوع الهام. وأود أن أسجل تقدير كينيا للأمين العام على ما يبذله من جهود ومبادرات شخصية بحثا عن السلم والأمن الدوليين. ونتطلع إلى النتائج التي ستسفر عنها أعمال الأفرقة العاملة غير الرسمية التي أنشئت من أجل النظر بصورة أعمق في مختلف العناصر الواردة في الخطة.

ونحيط علما بالمبادرات المتخذة مؤخرا بغرض تعزيز دور المنظمات الإقليمية في حل الصراعات وإدارة الصراعات. ومع ذلك، ترغب كينيا في أن تؤكد مجددا على أن الزخم المتولد عن إسهامات المنظمات والترتيبات الإقليمية ينبغي أن يوجه نحو الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ونحن نسلم بأن المسؤولية عن صنع السلام وإنفاذ السلام ينبغي أن تظل المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة. وهذه المسؤولية منصوص عليها في الميثاق ولا يمكن نقلها إلى منظمات إقليمية. ونحن نشجع قيام تعاون أوثق في هذا الصدد بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة على أساس الميثاق واتفاق التعاون بين المنظمتين.

وفيما يتعلق بالصراعات الإقليمية، ترحب كينيا بالخطوات الهامة نحو تحقيق سلام دائم، وهي الخطوات التي شهدناها مؤخرا في الجزء الجنوبي من افريقيا. وعقب تحقيق حل إيجابي للصراع في موزامبيق، فإن التطورات الأخيرة التي حدثت في أنغولا تجعلنا نتوقع توقعا كبيرا بإيجاد حل دائم للصراع الذي طال أمده في ذلك البلد الشقيق.

وفي الوقت الذي يدافع فيه العالم عن قضية السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، من غير المقبول إطلاقا بأن تقدم عصابة من المرتزقة على خلع الحكومة في جزر القمر واحتجاز الرئيس والمسؤولين الحكوميين. وكينيا تدين هذا العمل بأقوى العبارات الممكنة، وتدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير الضرورية لتصحيح الوضع.

وفيما يتعلق بليبريا، نرحب بقيام جميع الأطراف المتحاربة بالتوقيع مؤخرا على اتفاق تلزم فيه نفسها ببرنامج لاستعادة الديمقراطية يتوج بإجراء انتخابات عامة بعد سنة. وينبغي توجيه التهنئة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على الجهود والتضحيات التي بذلتها بحثا عن إيجاد حل دائم للصراع الليبري. وانخراط الأمم المتحدة في حل الصراع الليبري، وهو الانخراط الذي يبقى في أدنى حد له حتى الآن على الرغم من مدى خطورة المشكلة، ينبغي تعزيزه. لذلك من المهم أن تعزز الأمم المتحدة دعمها للجهود الرامية إلى إحلال السلام في ليبريا بغية كفالة الإبقاء على الزخم من أجل السلام.

وبلغت عملية تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط معلما هاما آخر بتوقيع رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين والرئيس ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق آخر في الأسبوع الماضي، يتم بموجبه توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل الضفة الغربية. ونحن نشيد بالرؤيا والشجاعة اللتين يتحلى بهما هذان القائدان، ونشجعهما، كما نشجع القادة الآخرين في المنطقة على توسيع عملية السلام.

ولا تزال الحالة في الصومال مصدر قلق بالغ لكينيا. وما دامت الحالة في الصومال غير مستقرة، فإن بلدان المنطقة، ولا سيما بلدي، ستستمر في المعاناة من مشاكل تدفق اللاجئين وانعدام الأمن في منطقة الحدود. وفي حين نشيد بالجهود الإنسانية التي تجرى في الصومال، نشعر بقلق عميق لأنه لم يحرز تقدم ملموس في المصالحة الوطنية والسياسية في ذلك البلد. ونطلب إلى قادة الفصائل أن يعتبروا مصالح الشعب الصومالي أولا، وأن يكونوا على علم بحقيقة أن تحقيق حل شامل للمشكلة الصومالية يكمن في الشعب الصومالي وقادته.

ويشكل الصراع في يوغوسلافيا السابقة أحد التحديات الكبرى لقدرة الأمم المتحدة على تيسير البحث عن تحقيق السلام الدائم. ونحن نقدر جميع المبادرات الدبلوماسية التي اتخذت من أجل تحقيق تسوية تفاوضية، ونشجع جميع الأطراف على تكثيف جهودها من أجل تحقيق السلام الدائم. وأود أن أشيد بجميع أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين وأفراد الإغاثة الإنسانية على التضحيات التي بذلوها من أجل دفع قضية السلام في تلك المنطقة إلى الأمام. ولقد أسهمت كينيا إسهاما كبيرا في عمليات حفظ

السلام في يوغوسلافيا السابقة، فقد أسهمت بكتيبة، فضلا عن الإسهام بمراقبين عسكريين وشرطة مدنية على مدى السنوات الأربع الماضية.

ونرحب بتأسيس اللجنة الدولية لتقصي الحقائق بغية التحقيق في اغتيال رئيس الدولة السابق في بوروندي وكبار المسؤولين الحكوميين فيها، وفي المجازر التي تعرض لها المدنيون في وقت لاحق. ونرحب أيضا بقيام مجلس الأمن بإنشاء لجنة تعنى بالإشراف على الامتثال لعمليات حظر الأسلحة المفروض على مجموعات وأفراد يعملون على زعزعة السلام والأمن في منطقة افريقيا الوسطى.

وتؤكد كينيا على أهمية المصالحة والتسامح وتناشد المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة بلدان منطقة البحيرات الكبرى لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي نغصت حياتها ردحا من السنين ولمساعدتها في الجهود التي تبذلها من أجل التعمير. ويجب بوجه خاص التصدي على نحو ملائم وشامل لأمن السكان وإعادة توطين اللاجئين.

وتشكل نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقودة في أيار/مايو من هذا العام، إسهاما كبيرا في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن تعزز الالتزامات وضمانات الأمن التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لها تصميم المجتمع الدولي على الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولذا فمن الضروري أن تترجم هذه الالتزامات إلى صكوك قانونية دولية ملزمة.

وتتطلع كينيا إلى أن تبرم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول عام ١٩٩٦. وتشارك المجتمع الدولي في تأكيد الدعوة إلى التقيد الصارم بوقف التجارب النووية حتى إبرام تلك المعاهدة.

ويواصل الاقتصاد العالمي ككل تسجيل النمو المتواضع مع أعلى مستويات للأداء يشهده جنوب شرق آسيا. ومع هذا تبقى اقتصادات كثيرة في المنطقة الافريقية بطيئة الحركة رغم بوادر الانتعاش بها. وتتأثر القارة بدرجة عالية بالسياسات الاقتصادية الدولية غير المواتية وبالكوارث الطبيعية نظرا لمحدودية قدرتها على الرد.

وقد اضطلعت كينيا وبلدان افريقية أخرى كثيرة بإصلاحات سياسية واقتصادية رئيسية على الرغم من الآثار السلبية الهائلة في المدى القصير على الفئات الاجتماعية الضعيفة ولا سيما فيما يتعلق بتصاعد تكاليف التعليم والصحة والإسكان مثلا. بيد أن هذه الجهود يعرقلها تدني معدل الدعم المالي الثنائي والمتعدد الأطراف مما يفضي إلى تضييق آفاق النمو الاقتصادي. ونحن في هذا الصدد نحث المجتمع الدولي على أن يوفر الموارد الملائمة لدعم هذه الإصلاحات.

وبما أن الأمم المتحدة تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها فمن المحتم أن يوجه الدعم الإنمائي إلى الأولوية التي تستحقه. وينبغي أن يعطي للإلتزام الدولي فيما يتعلق بالوفاء بالهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الزخم اللازم لكي يعكس مسار الاتجاه الهابط. وتناشد كينيا البلدان الصناعية تحقيق الهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير الموارد الجديدة والإضافية لتمويل البرامج المعتمدة من شتى مؤتمرات الأمم المتحدة.

ولا يجوز أن تصبح التزامات خدمة الديون عقبة أمام الجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل والحد من الفقر وفرص التكامل الاجتماعي. وبينما نرحب بالتدابير المختلفة التي يتخذها المجتمع الدولي على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف للتخفيف من أعباء الديون فالجلي أن هذه التدابير لم تحقق سوى نتائج محدودة. وترى كينيا أن إيجاد حل دائم لمشكلة عبء الديون مبادرة جريئة لإجراء تخفيض أكثر فعالية أو لإلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف على البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، ولا سيما البلدان في افريقيا.

وبينما من المتوقع أن يفيد من تحرير التجارة العالمية في سياق منظمة التجارة العالمية المجتمع الدولي فثمة دلائل قوية على أن الفائدة لن تعم جميع المناطق. وقد فرض فتح السوق الافريقية للمنافسة الخارجية قيودا خطيرة على القطاع الصناعي الهش في هذه البلدان. ثم إن الإلغاء التدريجي للترتيبات التجارية التفضيلية المقدمة إلى البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية يشكل تهديدا خطيرا لأسواقها التقليدية. ولذلك فالبلدان الافريقية محتاجة إلى الدعم من أجل تنويع اقتصاداتها.

ومن الملائم في هذا الصدد أن توضع "خطة للتنمية" تتضمن جميع البرامج التي ألزم المجتمع الدولي أو سيلزم نفسه بها في مختلف المؤتمرات الدولية بما في ذلك مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية وقمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقرر عقده في اسطنبول بتركيا.

ومن المهم كذلك أن يخرج الموئل الثاني بخطة عمل ملموسة تعطي ولاية معززة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفه وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن المستوطنات البشرية مع منحه قدرة فعلية على مساعدة الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية على معالجة المشاكل المتزايدة المتعلقة بالمستوطنات البشرية ومن ثم تمكينها من توفير المأوى الوافي بالغرض - الذي هو أحد حقوق الإنسان الأساسية.

ومن الضروري أن تولي الخطة أعلى الأولويات لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية. ويجب أن ينصب اهتمامها على البشر مع التأكيد على تنمية الموارد البشرية وتسخير العلم والتكنولوجيا وتوسيع فرص العمل وفرص توليد الدخل.

وعلى المستوى العالمي ينبغي ألا يقتصر المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة على إجراء تنسيق فعال للسياسات والأنشطة الدولية التي تقوم بها الوكالات المتخصصة بل يضمن أيضا تعبئة الموارد للأنشطة التنفيذية البالغة الحساسية في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وتتيح الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة سانحة للمجتمع الدولي لأن يركز بشكل بناء على التدابير التي ينبغي اتخاذها لإعادة تنشيط المنظمة على أساس الخبرة المكتسبة والتحديات التي تواجهه. وترى كينيا أن المنظمة أثبتت فعاليتها ومرونتها في التعامل مع القضايا الدولية المعقدة الواسعة النطاق. ولذا فالأمم المتحدة ليست بحاجة إلى التحول الجذري بل إلى تعزيز وتعديل هياكلها وأجهزتها لزيادة فعاليتها واستجابتها للأولويات والاستراتيجيات الجديدة.

ومن الأمور الحيوية أن تواصل المنظمة توفير القدر الكافي من مقتضيات السلم والأمن الدوليين والتعاون من أجل التنمية وفقا للميثاق. ولا ينطوي تنشيط الأمم المتحدة على ضرورة تبسيط هياكلها الإدارية فحسب بل أيضا على ضرورة تزويدها بالموارد الكافية على أساس منتظم ومضمون بغية تمكينها من تنفيذ ولاياتها المنوطة بها من قبل الدول الأعضاء.

وقد أبرز تقرير الفريق العامل مفتوح باب العضوية المخصص لإصلاح مجلس الأمن المجالات التي تحتاج إلى إصلاح. وثمة توافق في الآراء على ضرورة توسيع عضوية المجلس. وكينيا تحث على زيادة المرونة فيما يتخذ من مواقف حتى يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن عدد المقاعد الإضافية وتوزيعها على أساس جغرافي منصف لجميع الفئات. وبالإمكان تحقيق هذا عن طريق توسيع العضوية بحيث تضم مزيدا من البلدان من المناطق منقوصة التمثيل وإجراء استعراضات دورية للعضوية الدائمة لمراعاة الحقائق المستجدة في الأوضاع العالمية.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل فنحن قلقون لما تتعرض له عمليات المنظمة من الاعاقة الشديدة بسبب تأخر كثير من الدول الأعضاء عن الوفاء التام بالتزاماتها المالية في مواعيدها. وبغض النظر عن محصلة عملية الإصلاح فإن سداد أنصبة الأمم المتحدة في مواعيدها سيظل بالغ الأهمية لسلامة المركز المالي للمنظمة. إن تمويل المنظمة مسؤولية جماعية على عاتق جميع الدول الأعضاء. وعلى هذا لا تتمشى مع أحكام الميثاق الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد فيما يتعلق بالاشتراكات في الميزانية. وليس من سبيل لتعديل جدول الأنصبة المقررة سوى التقدير الضروري والدقيق لقدرة فرادى البلدان على السداد.

وباستمرار الأمم المتحدة في تطبيق التدابير لكفالة تخفيض التبذير ولمعالجة الأزمة المالية من المحتم أن تضمن المنظمة أقصى قدر من الاستخدام الرشيد لمرافقها القائمة. وبأقصى قدر ممكن ينبغي لجميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة أن تعقد في نيروبي وهي المركز الوحيد للأمم المتحدة في العالم النامي بأسره.

إننا نشعر بالقلق إزاء الانخفاض الشديد في معدل استخدام مرافق المؤتمرات في نيروبي الذي أشار إليه

الأمين العام في تقريره عن خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود كينيا أن تتولى الأمم المتحدة استخدام المرافق المتوفرة في مركز الأمم المتحدة في غيغيري، وهو مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

وقد عرضت كينيا أن تستضيف في نيروبي أمانة اتفاقية التنوع الحيوي لكي يمكن الاستفادة من الخبرات والقدرات التي تجمعت لدى برنامج البيئة على مر السنين. ونحن نتطلع إلى تأييد المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وأرجو ألا نفقد الفرصة التي يوفرها لنا الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة لكي نجدد عزمنا على أن نجعل المنظمة تفي بالتطلعات نحو السلام والأمل والاستقرار التي ألهمت مؤسسيها. وبينما ننتقل إلى الألفية الجديدة، ينبغي لنا أن نسعى إلى جعل هذا العالم مكانا أفضل للعيش فيه. وستضطلع كينيا بدورها كما يجب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد فاروق الشرع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): يطيب لي في مستهل كلمتي أن أهنئ السيد ديوغو فريتاس دو أمارال وبلده الصديق البرتغال، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، ونحن على ثقة بأن خبرته وحكمته وحسن إدارته ستسهم في إنجاح أعمال هذه الدورة، مؤكدين تعاون الوفد السوري معه لتحقيق الأهداف المنشودة. كما أتقدم بالشكر والتقدير لسلفه السيد أمارا ايسي على ما قام به من جهود دؤوبة خلال توليه رئاسة الدورة السابقة.

وبهذه المناسبة نعبر عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود التي يبذلها لتعزيز مكانة الأمم المتحدة ودورها، وفي سعيه الدؤوب لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على أبرز قضايا العصر.

هذه الدورة للجمعية العامة لها مغزى كبير في حياة الأمم، لأن انعقادها يصادف الذكرى الخمسين لتأسيس هذه المنظمة العالمية التي تظل، مهما كان عليها من مآخذ، منظمة لا نظير لها في تاريخ العلاقات الدولية. إنها البيت الذي يجتمع تحت سقفه كل عام ممثلو مختلف دول العالم: أصدقاء وأعداء، خصوم وحلفاء، على أساس الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي يأتي في مقدمتها: الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وللدول، صغيرها وكبيرها، وتأكيد المساواة في هذه الحقوق، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والوقوف ضد العدوان وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي.

إن المشكلة التي تواجه الأمم المتحدة، حسب اعتقادنا، لا تكمن في مقاصد ومبادئ الميثاق، وإنما في آلية صنع القرار فيها، وفي الطريقة الانتقائية التي تطبق فيها هذه القرارات. كما أن الأزمة المالية الخطيرة التي تعاني منها المنظمة الدولية ليست في حقيقتها إلا انعكاسا لأزمة سياسية، تدور بشكل رئيسي حول هوية الأمم المتحدة ودورها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، هل تعبر هذه المنظمة العالمية فعلا عن تطلعات شعوب أعضائها كما جاء في العبارة الافتتاحية لميثاقها: "نحن شعوب الأمم المتحدة"؟ أليس مثيرا للاستغراب والدهشة أن نسمع حتى أكثر الدول سكانا أو أكبرها مساحة وهي تشكو - رغم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن - من التدخل في شؤونها الداخلية؟

في ضوء ذلك، هل سيكون من الممكن إدخال إصلاحات ديمقراطية ذات مغزى على بنية الأمم المتحدة، تحظى بقبول ورضى الدول الأعضاء: كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، سواء كانت من دول الشمال أو من دول الجنوب؟ أم أن ديمقراطية الأغلبية التي تُتخذ القرارات الوطنية على أساسها لا تصلح لصنع القرارات داخل الأمم المتحدة وفي العلاقات الدولية؟

ومهما يكن من أمر، فإننا لا نعيش في عالم مثالي، ولو أننا نطمح للوصول إليه. إننا على اقتناع بأنه لا بد من تعزيز حوار وتعاون دولي بناء يكفل تحقيق إصلاحات في الجوهر وفي الشكل، تلبي تطلعات الدول الأعضاء وتعالج قضايا وحاجات الدول النامية، وفي مقدمتها تخفيف أعباء مديونيتها، وتشجيع الاستثمارات فيها، وفتح الأسواق أمام بضائعها، ورفع أية قيود على نقل التكنولوجيا المتطورة والنووية

للأغراض السلمية إليها. وفوق كل هذا وذاك، التعامل معها في القضايا السياسية والإنسانية والثقافية، عبر الحوار القائم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إن هذا هو الطريق الأنسب والأسلم الذي يمكن أن يؤسس لتعاون دولي ذي وجه إنساني يضمن تحقيق مصالح الجميع، والوصول إلى عالم أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا.

لا يمكن للمتغيرات الدولية التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينات، على الرغم من ضخامتها وضخامة نتائجها وقوة انعكاساتها، أن تغير المبادئ والقيم الأساسية التي ناضل الإنسان منذ فجر التاريخ لبلوغها والتمسك بها. فالحق لا يتحول بين عشية وضحاها إلى باطل، والمساواة لا يمكن أن تصبح هيمنة، والعنصرية لا يمكن أن تصبح فضيلة، واحتلال أراضي الغير بالقوة لا يمكن أن يكتسب أي شرعية.

نحن نعيش في منطقة هي مهبط الديانات السماوية الثلاث، ومهد الحضارات الإنسانية، وجذورنا عميقة فيها، ونحن نقرأ ونسمع ونلمس كيف تحاول إسرائيل تزوير تاريخ وجغرافية هذه المنطقة ومنجزات شعوبها؛ وكيف تحاول تضليل الرأي العام لإقناعه بأن ديمقراطيتها وقوانينها هي التي تقرر مصير الأراضي العربية المحتلة وليس مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، التي تعتبر ضم إسرائيل للقدس وتطبيق قوانينها على الجولان باطلا ولاغيا، وتطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

إن عدم انصياع إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، رغم المفاوضات التي تجري منذ أربع سنوات، يعتبر تحديا ليس للعرب فحسب وإنما للمجتمع الدولي بأسره، وعلى وجه الخصوص لمجلس الأمن ولقراراته ذات الصلة.

لقد أثبتت التطورات الأخيرة في عملية السلام أن حكام إسرائيل لا يسعون إلى سلام حقيقي عادل وشامل، ينهي الصراع والاحتلال والاستيطان، ويضمن الأمن والاستقرار للجميع. لقد تركز جل اهتمامهم على انتزاع التواقيع من محاوريهم على مئات الصفحات والخرائط التي تكبل الشعب الفلسطيني، بعد كل ما قدمه من تضحيات جسيمة، لتضعه على طريق لا نهاية له من الضياع والآلام، بدلا من أن تضعه على طريق واضح للتحرر والاستقلال.

إن هذه النماذج من الاتفاقات التي ستفضي بدورها إلى سلسلة لا نهاية لها من المفاوضات والاتفاقات لن تصمد باعتقادنا أمام اختبار الحل النهائي لأن كل اتفاق منها يحمل في طياته بذور التوتر والنزاع.

لقد أوضحت سورية منذ اتفاق أوسلو، ومن على هذا المنبر، أنها لا تؤيد هذه الاتفاقات ولا تسعى لعرقلتها. وإذ نكرر اليوم استمرار هذا الموقف، فإن استخدام هذه الاتفاقات للمساس بمصالح وحقوق سورية الوطنية والقومية سيدفعنا إلى إعادة النظر في هذا الموقف.

لقد أكدت المبادرة الأمريكية التي عقد على أساسها مؤتمر مدريد، على أن هدفها هو تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما جاء في الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة لسورية أنها لا توافق على ضم شبر واحد لاسرائيل من أراضي الجولان التي احتلت في عام ١٩٦٧. وعلى هذه الأسس فتحت سورية باب السلام في مؤتمر مدريد، وستبقى متمسكة بهذه الأسس التي تعني في جوهرها التزاما أمريكيا مستمرا تجاه حقوق سورية ومصالحها الأساسية. ولا يغير من قوة هذا الالتزام الأمريكي خروج بعض الأطراف العربية عن صيغة مدريد التي ينبغي أن يكون الراعي الأمريكي أشد المتمسكين بها.

وخلافا لما تزعمه إسرائيل، فإن صيغة مدريد والمبادرة الأمريكية لم تطالب بمفاوضات سرية، ولم تنص على تحديد مستوى المفاوضين. ولو كان الأمر غير ذلك لما كانت هناك حاجة أبدا لعقد مؤتمر مدريد.

إن سورية، والدول العربية، تتوقع من الولايات المتحدة، بصفتها راعية لعملية السلام، أن تفي بالتزاماتها تجاه سورية ولبنان؛ وأن تعمل على إزالة العقبات التي تواصل إسرائيل وضعها في طريق تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، يؤدي إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذلك من جنوب لبنان تنفيذا

لقـــرارات مجلـــس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وتؤكد سورية مجددا التزامها بالسلام على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام، وليس على أسس أو صيغ أخرى لا تهدف إلا إلى إرضاء غرور إسرائيل وتكريـــس هيمنتهـــا، دون أن تجلب لشعوب المنطقة ما تتطلع إليه من كرامة وأمن واستقرار.

إن إسرائيل تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت، لكنها لن تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت. لقد كشفت مفاوضات السنوات الأربع بين سورية وإسرائيل أن إسرائيل لا تريد المفاوضات إلا للمماطلة والتهرب من متطلبات السلام، أو لاستخدام هذه المفاوضات لفرض شروطها التي تتعارض مع نص وروح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. هذا هو السبب الحقيقي لتعثر المفاوضات على المسار السوري.

وفي كل الأحوال فإن السلام الخادع لن يجد طريقه إلى أي بيت سوري مهما بلغت التحديات والعقبات الإسرائيلية. فالمواطنون السوريون يعلمون علم اليقين أن العرب والمسلمين وكل الشعوب المؤمنة بالعدل والسلام يقفون بثبات واحترام مع سورية وقائدها في معركة السلام العادل والشامل، السلام الحقيقي الذي يحتضنه الشعب بكرامة.

ما زالت النزاعات المسلحة والحروب المدمرة في مناطق شتى من العالم مستعرة، وهي تسبب خسائر بشرية ومادية كبيرة لشعوب هذه الدول، وبدأت تلقي ظلالا قاتمة على السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن المعاناة التي يمر بها شعب البوسنة والهرسك والتي فاقت حدود الوصف، تدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود من أجل تحقيق تسوية عادلة تحفظ لجمهورية البوسنة والهرسك وحدة وسلامة أراضيها وتوفر الأمن والاستقرار لمنطقة البلقان.

إن سورية تؤكد مجددا حرصها على وحدة العراق أرضا وشعبا، وتعبر عن رفضها لأية محاولات تستهدف تقسيم العراق والتدخل في شؤونه الداخلية. وترى أن إسراع الحكومة العراقية بتنفيذ بقية قرارات مجلس الأمن وحل موضوع الأسرى الكويتيين سيساعد على العمل من أجل رفع الحصار وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

كما تدعو سورية إلى الاستجابة للمبادرة التي قدمتها جامعة الدول العربية بشأن أزمة لوكربي؛ هذه المبادرة التي من شأنها أن توفر الحل لهذه الأزمة وتنهي الحصار المفروض على البلد الشقيق ليبيا.

وتأمل سورية أن يتم التوصل إلى حل سلمي لأزمة الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر الحوار المباشر، وبما يحفظ علاقات التعاون وحسن الجوار، ويضمن الحقوق واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وتدعو سورية كافة الفئات المتصارعة في الصومال إلى إنهاء الاقتتال، وإزالة الخلافات لتحقيق الوفـــاق الوطنـــي الـــذي لا غنـــى عنه لإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد، وتضافر الجهود لإعماره واستعادة دوره العربي والدولي.

لقد كان لبلدي سورية شرف المشاركة في تأسيس منظمتنا الدولية التي نحتفل بمرور خمسين عاما على قيامها. وإذا كان التاريخ قد طوى بين صفحاته منظمات أخرى لم تواكب تطلعات الشعوب، إلا أن استمرار منظمتنا طيلة هذه العقود الخمسة دليل على نبل مقاصد وأهداف ميثاقها.

وعلى الرغم مما يواجه عالم اليوم من نزاعات وتحديـات، فإننـــا متفائلـــون بالمستقبل. إن التاريخ لا يعود إلى الوراء، وكل مرحلة من مراحل التطور والتغيير لا يمكن في نهاية المطاف إلا أن تكون أفضل مما سبقها. إن الحروب التي اندلعت في أكثر من مكان في العالم لا بد وأن تتراجع تدريجيا ثم تتلاشى. هذا هو أملنا، والسلام الذي لا يأتي اليوم سيحل غدا. وهذا ما سنسعى لتحقيقه متطلعين لحياة أفضل، أكثر عدلا وإنسانية، أساسها التعاون بين أممنا المتحدة في مختلف الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية، لما فيه خير الإنسان في كل مكان. دعونا نأمل أن تكون الذكرى الخمسون لتأسيس الأمم المتحدة نقطة تحول مضيئة في تاريخ البشرية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في عمان.

السيد بن عبد الله (عمان): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى السيد ديوغو فريتاس دو أمارال بالتهنئة على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة. إن انتخابه وبالإجماع ما هو إلا تعبير عن تقدير المجتمع الدولي لبلده الصديق البرتغال، والذي ترتبط معه بلادي بعلاقات منذ مئات السنين. كما أن هذا الانتخاب إشادة بقدراته وخبراته الدبلوماسية، والتي ستكون بلا شك خير عون لهذه الجمعية للوصول إلى ما نصبو إليه جميعا. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر سلفه معالي أمارا ايسي وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار الصديقة على المهارة والطريقة البناءة التي أدار بها مناقشات الدورة التاسعة والأربعين الماضية.

يتزامن انعقاد هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة مع احتفالات الذكرى الخمسين لاتفاق المجتمع الدولي على إنشاء الأمم المتحدة من أجل حماية السلام والأمن في العالم، وذلك بعد أن خاضت البشرية غمار حربين عالميتين. إننا لندرك الدور الهام الذي لعبته هيئة الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في حفظ التوازن بين القوى العالمية في مرحلة ما كان يعرف بالحرب الباردة. لقد كانت الأمم المتحدة مركزا مهما ولعبت دورا مميزا في تجسيد التعاون الدولي. فلقد أمكن للشعوب وبمساعدة الأمم المتحدة إنهاء النظام الاستعماري في دول العالم الثالث في افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وتمكنت منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من دعم الدول الحديثة الاستقلال في تنظيم إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها الأمناء العامون الذين تولوا مهام رئاسة الأمانة العامة للأمم المتحدة والرئاسة التنفيذية للوكالات المتخصصة. وهنا نرى أن من الواجب أن نذكر السيد داغ همرشولد الذي قضى نحبه وهو يسعى نيابة عن الأمم المتحدة في القيام بدورها في الكونغو عام ١٩٦١. كما لا ننسى دور الشخصيات الأخرى التي توالت على رئاسة الأمانة العامة للأمم المتحدة، سواء قبل السيد داغ همرشولد، مثل السيد تريغفي لي أول أمين عام للأمم المتحدة، أو الذين أتوا بعده مثل السيد يوثانت، والسيد كورت فالدهايم والسيد خافير بيريز دي كوييار، ومن ثم الأمين العام الحالي صديقنا السيد بطرس بطرس غالى، والذين قادوا دور الأمم المتحدة لتعزيز التفاهم بين الشعوب وإيجاد حلول سلمية للمشاكل التي يواجهها العالم.

إن تاريخ الأمم المتحدة حافل بالشخصيات الأخرى التي كان لها دور مؤثر في تعزيز مسيرتها وفي خدمة الإنسانية والسلام العالمي. ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الكونت برنادوت الوسيط الدولي في فلسطين، والجنرال بيرنز قائد قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط، والدكتور غونار يارنغ الوسيط الدولي بين العرب واسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧، والسيد جيمس غرانت المدير التنفيذي الراحل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصدر الدين أغا خان المفوض السامي لشؤون اللاجئين لفترة طويلة، والدكتور أولاف بالمه رئيس وزراء السويد السابق، والسيد فيلي براندت المستشار السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وبراين أوركهارت وكيل الأمين العام للشؤون السياسية سابقا، والعديد من الشخصيات المرموقة التي عملت في هذه الأروقة بدون كلل أو ملل.

كذلك لابد لنا أن نذكر الإنجازات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة في إطار الوكالات المتخصصة. فلا أحد يستطيع أن ينكر ما حققته هذه الوكالات كل في مجال اختصاصه: الأغذية والزراعة، التعليم والعلوم، الطيران المدني، الإعمار وإعادة التعمير، الصحة، البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، الأرصاد الجوية، الملكية الفكرية، التنمية، تحرير التجارة العالمية. وأضف إلى ذلك الإنجازات المبهرة التي حققتها المنظمات الإنسانية والتنموية الأخرى مثل: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدني، جنبا إلى جنب مع المنظمات واللجان الإقليمية ذات الصلة التي أنشئت في إطار الأمم المتحدة.

إن هذه الإنجازات تمثل جزءا مقدرا من رصيد الأمم المتحدة الزاخر خلال رحلة الخمسين عاما المنصرمة من عمرها، والتي استهدفت إنجاز السلام والأمن العالميين. إننا نعتقد أنه بالرغم من أن البشرية قد قطعت شوطا كبيرا في إرساء دعائم مهمة للسلام والأمن في العالم، إلا أن السلام في معناه الواسع في بقاع الأرض لم يتحقق بعد، ولذا يتوجب علينا دعم أدوار الأمم المتحدة في المضي قدما لمواكبة التقدم

على هذا المنوال حتى يكتمل تشييد دعائم صرح السلام والأمن الدوليين.

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية بهدف تنظيم وتنسيق ضوابط التجارة العالمية وإزالة الحواجز الكيفية والكمية التي تحول دون الوصول إلى الأسواق الدولية، وتشجيع حركة رؤوس الأموال والاستثمار هي دعامة أخرى هامة لترسيخ صرح السلام والأمن الدوليين، وإن منظمة التجارة العالمية، وهي في بداية نشأتها، يجب أن تحظى برعاية ودعم المجتمع الدولي. إن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية تحد وحافز للدول النامية للارتقاء بمستوى تنميتها الاقتصادية ورفع قدراتها الانتاجية وتحسين مستوى خدماتها إلى القدر الذي يؤهلها لجعل مصالحها تتكامل مع مصالح الدول المتقدمة.

كما أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية، استهدافا منها لتحقيق التوازن الاقتصادي الدولي المبني على العدالة والإنصاف والتنمية المستدامة، لا تعفي في الوقت نفسه الدول المتقدمة من الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية نحو الدول النامية، لدعمها ومساندتها لتتكامل اقتصادياتها معها.

وفي إطار جهود الأمم المتحدة في دعم أسس السلام والأمن الدوليين أيضا أمكن، وبعد جهود مضنية بذلت خلال أربعة عشر عاما من التفاوض، التوصل إلى اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. إن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ما هو إلا تجسيد آخر للتعاضد الدولي من أجل إيجاد نظام دولي عادل ومنصف يحكم حيز المحيطات، كذلك، فإن الجهود الأخيرة التي بذلت في هذا الإطار فيما يخص الجزء الحادي عشر من هذه الاتفاقية ستعزز من عالمية هذه الاتفاقية الدولية الهامة.

وفي إطار نزع السلاح، كان للأمم المتحدة دور مميز في هذا المجال حتى في ذروة أيام الحرب الباردة كما تجلى ذلك في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. إن توقيع ما يربو على ١٥٩ دولة على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لهو إنجاز تاريخي لأن هذه الاتفاقية تعتبر أول اتفاقية عالجت مسألة إزالة هذه الأسلحة الفتاكة على مستوى عالمي، كما أنها مهدت الطريق نحو الاتفاق على إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفي مجال الحفاظ على البيئة فقد شهد المجتمع الدولي تكاتف قادة الدول في مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ من أجل وقف تدهور البيئة العالمية. إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي وجدول أعمال القرن ٢١ التي تمخضت عن هذا المؤتمر الفريد قد وضعت أسس منهج الشراكة العالمية للتصدى لمشاكل التصحر والفقر وتردي النظم الأيكولوجية من جراء الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية.

إذن هذه الأسس أصبحت حقائق ثابتة أنجزتها الأمم المتحدة. ومع تحقيق كل هذه المنجزات ما زالت الأمم المتحدة عاجزة عن معالجة قضايا سياسية إقليمية لها أبعاد عالمية ومتصلة اتصالا وثيقا بكل ما من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين. فعند انتهاء حقبة الحرب الباردة انتشرت المشكلات الإقليمية دفعة واحدة وشكلت تحديا حقيقيا لقدرات الأمم المتحدة، وأيضا لجهود الدول الإقليمية.

إن قضية الشرق الأوسط، التي نعتبرها إحدى أهم القضايا التي تشغل بال العالم، تحقق بشأنها انفراج هام تمثل في توقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي اتفاقا تاريخيا يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي في العاصمة الأمريكية واشنطن، يقضي بتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني. وإذ تشيد بلادي بهذا الاتفاق ليحدوها وطيد الأمل أن يفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الهدف المنشود من وراء الاتفاق والمتمثل في بسط سلطة ذلك الشعب على أرضه وبناء كيانه الوطني. كما تأمل بلادي في الوقت ذاته أن يؤدي التقدم المحرز على المسار الفلسطيني الإسرائيلي إلى تفعيل المسارين السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي، إذ أن عدم تحريك المفاوضات المتصلة بهذين المسارين يعتبر إشارة سلبية لا تخدم تحقيق السلام الكامل والعادل. إن المضي قدما من أجل تحقيق السلام العادل والشامل يتطلب من المتفاوضين التخلص من كل آثار الشكوك والسلبية السياسية وإطلاق الإرادة السياسية من عقالها حتى يمكن النظر إلى الحاضر برؤية المستقبل لعالمنا الذي لا يعرف حدودا جغرافية بفضل التقدم التكنولوجي الذي نشهده في جميع أوجه الحياة.

وفي العراق، لم تستجب الحكومة العراقية بعد لكل ما هو مطلوب منها طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى يمكن رفع الحظر الذي فرضته الأمم

المتحدة على العراق. إننا والجميع قد أصابتنا الدهشة والاستغراب للمعلومات الخطيرة والهامة التي كشفتها الحكومة العراقية مؤخرا عن برامج أسلحتها للدمار الشامل. ومهما تكن الأسباب التي حدت بالعراق إلى عدم الإعلان عن هذه البرامج في الماضي، فإن ثقة المجتمع الدولي بالعراق أصيبت بضربة قاصمة لإخفاء العراق حتى الآن هذه المعلومات رغم مطالبة اللجنة الخاصة له بذلك. وفي ظل هذه المستجدات التي تتطلب من عمل اللجنة الخاصة أن يستمر طويلا، فإن بلادي تناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق. ومن هذا المنطلق فإن العراق مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في موقفه الرافض لقبول القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، لأنه يوفر وسيلة مناسبة لرفع بعض المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

إننا نطالب العراق القيام بصورة جادة بتقديم كل المعلومات والوسائل التي ما زالت بحوزته إلى اللجنة الخاصة. ونأمل من أن قيام العراق بجهود مكثفة للوفاء بالتزاماته في هذا الإطار سوف يؤدي إلى تمكين الأمم المتحدة من السيطرة على كل جوانب برامج الأسلحة ذات القدرات التدميرية الشاملة. إن مثل هذا الجهد لا شك أنه سوف يكون أساسا لرفع الحظر عن كاهل الشعب العراقي الشقيق الذي تكبد مآسي إنسانية قياسية خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي سياق التزام العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى الأخص القرار رقم ٦٨٦ (١٩٩١) الصادر بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، فإننا ندعو الحكومة العراقية إلى إبداء مزيد من التعاون مع اللجنة الثلاثية المعنية بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وتقديم كافة المعلومات ليتم الإفراج عنهم أو لمعرفة مصيرهم. إن أي تقدم يحرز على هذا الصعيد من شأنه التأكيد على حسن النوايا العراقية ورغبتها في التعاون مع الدول الأخرى.

وفي الصومال ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، فإن الوضع في هذا البلد لا يبعث على الارتياح بسبب عدم اكتراث بعض القيادات الصومالية بالمصالح الحقيقية للشعب الصومالي الشقيق. أما في أفغانستان، فقد بذلت الأمم المتحدة ولا تزال تبذل جهودا خاصة لإعادة السلام إلى هذا البلد الذي تمزقه الحروب والصراعات الدموية بين مختلف الفئات الأفغانية المتناحرة. وفي الجانب الآخر فإننا ننظر بتفاؤل إزاء التقدم الحاصل في عمليات السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في أنغولا وموزامبيق وليبريا. ونناشد المجتمع الدولي بذل كل الجهود الممكنة لتخفيف معاناة الشعب الرواندي الذي لا يزال يعاني من جراء الاقتتال الناتج عن الصراع السياسي والعرقي بين مختلف الفئات المتصارعة في ذلك البلد.

وفي جمهورية البوسنة والهرسك، بذلت الأمم المتحدة ومعها قوات حفظ السلام جهودا مشكورة لوقف نزيف الدم في هذه الجمهورية الفتية الواقعة في قلب أوروبا. إلا أن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح بسبب تعنت صرب البوسنة وتماديهم في تحدي المجتمع الدولي. إن الأحداث الأخيرة في كرايينا والغارات الجوية التي شنتها طائرات حلف شمال الأطلسي على مواقع الصرب المعتدين، أعادت مقدارا من التوازن على الأرض مع صرب البوسنة الذين لا يفهمون سوى منطق القوة، وبرهنت على حقيقة منطقية كنا دوما ندعو إليها وهي تمكين حكومة البوسنة والهرسك من حق الدفاع المشروع عن نفسها.

ولا شك في هذا السياق، أن اتفاق المبادئ الذي وقع تحت رعاية فريق الاتصال في جنيف بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ من قبل وزراء خارجية كل من جمهورية البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يعتبر إنجازا مهما على طريق السلام. إلا أنه يتعين على المجتمع الدولي بذل كثير من الجهود لتذليل أي صعاب تواجه الأمم المتحدة لضمان تحويل المبادئ التي تم الاتفاق عليها إلى سلام نهائي في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن هذه القضايا الإقليمية التي شكلت تحديا حقيقيا للأمم المتحدة، والتي تهدد السلام والأمن العالميين، والتي تسببت، فوق ذلك، في مآس إنسانية نتيجة للتصفيات العرقية وأهوال المجاعة والمجازر الجماعية، كلفت الاقتصاد العالمي علاوة على ذلك مليارات من الأموال، بالإضافة إلى أنها ستكون عبئا ثقيلا على شعوبها وعلى الاقتصاد العالمي بعد أن تجنح للسلام والاستقرار. فكيف إذن ستتمكن الأمم المتحدة من مواجهة كل هذه المسؤوليات في وقت نشهد فيه تراجعا في جهودها بسبب زيادة حجم البيروقراطية في أجهزتها المختلفة، وتقاعسا من قبل

الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها؟ إنها حالة معقدة، ولكن يمكن معالجتها بإعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة بآليات أقل تكلفة وأكثر فعالية لتحقيق أهداف منتقاة وفقا لمراحل زمنية موزعة على فترات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تتوافق مع الأهداف الأساسية لها، والدخول إلى القرن القادم بنوايا ثابتة تجعل السلام والأمن الدعامتين الأساسيتين للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن بلادي ترى أنه، ومع وجوب المحافظة على المهام المنوطة به، فإن الضرورة تقتضي إيجاد آلية ذات فعالية جيدة، بحيث تُمكّن الجمعية العامة بموجبها من المساهمة الإيجابية في القضايا الدولية الهامة، وبحيث تساهم جميع الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات وبرامج الأمم المتحدة وفقا لمتطلبات الميثاق في خدمة السلام والأمن العالميين والتطور الاقتصادي والاجتماعي. إن بلادي إذ تنظر هذه النظرة المستقبلية إلى دور الأمم المتحدة، لترى أن ذلك ينبع من كون الأمم المتحدة كيانا دوليا ذا أهمية عالمية وينبغي دعمها والوفاء بأهدافها ومبادئها.

هذه هي سياساتنا على كل المستويات. فعلى المستوى الإقليمي تسعى بلادي إلى إيجاد جسور التعاون والحوار بين كل الدول إيمانا منها بأن تلك الجسور تخدم السلام والأمن العالميين. كما أننا نعمل ونشجع وندعم كل التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية بنفس الروح ولنفس الهدف. وعلى المستوى الوطني فإن حكومة بلادي تؤمن إيمانا عميقا بأن السلام الإقليمي والعالمي لهو أهم مرتكز لقدراتنا في تنفيذ المخططات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ونحن، بحمد الله وتوفيقه، تمكنا مع كل جيراننا في إنهاء مشكلات حدودنا الدولية. وأتاح لنا ذلك فرصا ذهبية لتوجيه قدراتنا الوطنية لتنفيذ برامجنا الاقتصادية والاجتماعية الطموحة.

ومواصلة لتجربة البلاد الاقتصادية الزاخرة للقرن القادم، وبعد أن قطعنا الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، نظمت حكومة بلادي، وبمساعدة مؤسسات عالمية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وشخصيات عالمية متخصصة، مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عام ٢٠٢٠، الذي عقد في مدينة مسقط، العاصمة العمانية، يومي الثالث والرابع من حزيران/يونيه من العام الحالي. ولقد أقر هذا المؤتمر، الذي شاركت فيه قطاعات واسعة من المجتمع العماني بشقيه الحكومي والأهلي ونخبة من المؤسسات والشخصيات الاقتصادية العالمية والإقليمية، المرتكزات الأساسية لاستراتيجية التنمية العمانية المستقبلية نذكر منها تنمية الموارد البشرية وتعزيز دور مشاركة المرأة فيها وتنمية القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني مع العمل على تعزيز التنوع الاقتصادي بجانب تكثيف ارتباط الاقتصاد العماني مع الاقتصاد العالمي والحفاظ على البيئة الطبيعية ليستمر مردودها السلمي والمتجدد.

إن سعي حكومة بلادي الحثيث لتنفيذ هذه الاستراتيجيات يوفر أفضل الطرق والوسائل التي تمكن بلادي من ارتياد آفاق القرن القادم على أرضية صلبة تمكن الشعب العماني من توسيع مصادر ثروته وتتيح له قدرات أكبر للاستفادة من التطورات التكنولوجية التي نعتقد بأنها ستكون مسيطرة على الاقتصاد العالمي بكل وسائل إنتاجه وتسويقه.

إن هذا الخيار الذي اختارته بلادي للتطور الوطني سوف يخدم قضية السلام والأمن. وإننا نشعر بالارتياح والتفاؤل بالمستقبل الواعد لأجيالنا القادمة بإذن الله.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية سنغافورة، سعادة السيد شانموغام جاياكومار.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال وأن أهنئ البرتغال، لانتخابه لقيادة الجمعية العامة في هذه الدورة الخمسين البالغة الأهمية. أود أيضا أن أسجل تقدير سنغافورة لسلفه الموقر سعادة السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأشكر أميننا العام السيد بطرس بطرس غالى لتفانيه المستمر في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

في السنوات الأخيرة اضطلعت الأمم المتحدة بأنشطة كثيرة في مجالي حفظ السلام وحقوق الإنسان. وهاتان المسألتان هامتان، ولكن اهتمامات الأمم المتحدة لا تقتصر على حفظ السلام وحقوق الإنسان. فالتعاون الاقتصادي الدولي يعتبر أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة كما يعرفها ميثاقنا. إن الفقر

يولد الصراع. أما الفقر المدقع فيعتبر امتهانا لجميع الحريات المدنية.

و "خطة التنمية" التي وضعها أميننا العام، ينبغي أن تدفعنا جميعا إلى التفكير في دور الأمم المتحدة في الاقتصاد العالمي. والعقود الخمسة من عمر الأمم المتحدة كرست أربعة منها للتنمية. ولقد أنفقت مبالغ هائلة، ولكن ماذا كانت النتيجة؟

إن الوكالات المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قلما ترد في عناوين الأنباء الرئيسية، ولكنها من أكثر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نجاحا. فهي تقدم للكرامة الإنسانية وللنظام الدولي إسهامات هادئة لا تستحوذ على الأنظار ولكنها مع ذلك أكثر قيمة من الإسهامات التي يقدمها ذوو الخوذ الزرق أو المفوض السامي لحقوق الإنسان.

لكن هناك حدا، لسوء الطالع، لما يمكن أن تقدمه الوكالات المتخصصة للمساعدة في النهوض بالاقتصادات الوطنية فرادى. ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم الأخيرة للأمم المتحدة حملت أنباء طيبة هي أن الاقتصاد العالمي بلغ معدل نمو سريع هو ٣ في المائة. ولكن هذه الأنباء بالنسبة للعديد من البلدان نظرية بحتة ولا تتصل على الإطلاق باهتماماتها اليومية.

ويتكلم نفس التقرير بكياسة عن التمييز بين الاقتصادات القوية والاقتصادات النامية الهشة والضعيفة. وهذه اللغة اللبقة لا تخفي إلا الواقع المستمر، واقع التدهور والفقر والتعاسة والمرض والموت.

ومنذ عشر سنوات صنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وبشكل رسمي ٣٦ دولة عضوا بأنها أقل البلدان نموا. ومنذ خمس سنوات ارتفع هذا العدد إلى ٤٢، وفي آب/أغسطس من هذا العام كان هناك ٤٨ بلدا تعتبر أقل البلدان نموا. وكل التنبؤات تشير إلى توزيع أكثر انحرافا للدخل العالمي. ويجب الاعتراف بأن تهميش أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة في الاقتصاد العالمي مشكلة خطيرة. فلا يمكن أن تطرح تلك الدول الأعضاء جانبا إلى ما لا نهاية دون حدوث انهيار كبير في النظام الدولي.

ويضاف إلى ذلك أن المؤسسات الإنمائية الرئيسية تتعرض للهجوم. بل إن دور الأمم المتحدة نفسه في الاقتصاد العالمي يتعرض لخطر التهميش.

فما هو سبب ذلك؟ أولا، يشكل عدم توافق الآراء فيما يتعلق بالأساس الاستراتيجي للتنمية في فترة ما بعد الحرب الباردة عاملا هاما في هذا الصدد. ثانيا، هناك عامل آخر هو التوتر القديم بين الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز"، وهو تسابق على القوة والسيطرة. ثالثا، تسبب عدم سداد دول أعضاء، وبخاصة مساهمون كبار، لأنصبتها بالكامل وفي وقتها في خلق ضغوط مالية حادة على الأمم المتحدة لتخفيض برامجها الإنمائية.

ومع ذلك، فهذه التعليلات ليست سوى تعليلات جزئية. والعامل الرئيسي هو عدم مواجهة الأمم المتحدة للظاهرة الاقتصادية المركزية في عصرنا، وهي اكتساب الاقتصاد الدولي طابعا عالميا وظهور ما اصطلح على تسميته عالما بلا حدود.

وأيا كانت الأحوال والظروف، ستظل هناك دول قومية ذات سيادة قائمة لوقت طويل. ولا تزال الحكومات - وستظل - هي المؤدية للأدوار الرئيسية في الاقتصاد العالمي. لكن نموذج الدول ذات السيادة، التي لا تتفاعل مع بعضها إلا في أضيق الحدود لم يعد يعكس بما فيه الكفاية صورة الاقتصاد العالمي المعاصر. فقد دفعت التكنولوجيا والاتصالات الحديثة الأموال والتجارة والاستثمارات إلى اختراق الحدود بطرق لا تستطيع الحكومات أن تسيطر عليها. وهذا يغير مفهوم الموارد والثروة والقيمة ذاتها.

ولذلك، علينا أن نواجه اقتصادا دوليا اكتسى طابعا عالميا ولم تعد فيه الإجراءات الوطنية كافية أو فعالة، ولكن، في الوقت نفسه، لا يمكن فيه تجاهل الحكومات والدول. ولقد كانت ردود فعل أوروبا، والأمريكتين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ مختلفة، كما حدث في حالة الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وأكثر سلاسة في حالة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. كما أن أفريقيا تلتفت إلى تجمعاتها الاقتصادية الإقليمية الخاصة. وهذه التجارب تمثل بعضا من أهم التطورات في

العلاقات الدولية المعاصرة. ومن الممكن أن تحدد بنية نظام دولي لما بعد الحرب الباردة في القرن المقبل.

إن الأمم المتحدة، شأنها شأن الدول الأعضاء بها منفردة، تكافح من أجل تفهم الآثار المترتبة على قيام اقتصاد دولي اكتسب طابعا عالميا ومن أجل مجاراته. لكن الأمم المتحدة كانت أكثر تباطؤا للاستجابة من العديد من أعضائها.

وعندما نتكلم عن التحول الإقليمي في الأمم المتحدة، نشير في المقام الأول إلى اللجان الإقليمية، مع أنها منفصلة انفصالا تاما عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية الهامة. وهذا عَرَض من أعراض مشكلة أوسع نطاقا.

في وقت تقع فيه معظم التطورات الهامة في الاقتصاد العالمي خارج الأمم المتحدة، بوسع المرء أن يتساءل بحق عن دور الأمم المتحدة في الاقتصاد العالمي الجديد. ذلك أنه يخشى ألا تضطلع بأي دور على الإطلاق ما لم تجر بسرعة تقييما لنهجها الراهن في تناول المسائل الاقتصادية.

وإنقاذ الأمم المتحدة من فقدان جدواها يتطلب تحولا في السلوك سواء بالنسبة للشمال أو للجنوب. فعلى الدول الأعضاء، سواء من الشمال أو الجنوب، أن تقبل الخضوع لنوع جديد من الانضباط. علينا أن نتخلى عن الإيديولوجية من أجل الواقعية، وأن نتخلى عن المظهرية إلى الأخذ بما هو عملي حتى نركز على جدول أعمال اقتصادي أكثر تركيزا وأصغر حجما. وهذا سيمنح الأمم المتحدة الوسائل التي تحتاجها لمواجهة النوع الجديد من الاقتصاد العالمي الآخذ في الظهور.

يجب على الأمم المتحدة أن تبرز مواطن قوتها، وليس مواطن ضعفها. وهي ليست أفضل المحافل للتفاوض بشأن الأمور المتخصصة والتقنية. كما أن الأمم المتحدة ليست جهازا تنفيذيا لشؤون التجارة أو التمويل؛ فذلك الدور إنما يخص مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. إن مواطن قوة الأمم المتحدة هي الأمور السياسية، وهذا عنصر إيجابي لأن الاقتصاد العالمي الجديد يحتاج إلى ردود فعل سياسية وتقنية في آن معا.

إن الاقتصاد الجديد ذات الطابع العالمي يركز الأضواء وبشكل حاد على المسائل الإنمائية التي ظل واضعو السياسات والنظريات يتناولونها لعقود. وقد انتهت المناقشة الاقتصادية الخالصة بشأن الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة. ومن الجلي أن عدم الاختيار ليس اختيارا، وهو لن يؤدي إلا إلى تسارع الخطى نحو التهميش. ومع ذلك، أصبح واضحا بنفس القدر أن سحر السوق ليس كافيا.

والأمم المتحدة هي وحدها التي يمكنها أن تواجه التحديين السياسيين المترتبين على ما تقدم. وهما أولا، التصدي للنتائج السياسية المترتبة عن النمو الاقتصادي السريع وغير المتكافئ، وثانيا، مساعدة أقل البلدان نموا على بناء المؤسسات التي تسمح لها بالارتباط بالاقتصاد المعولم. واسمحوا لي بأن أتكلم بتفصيل.

أولا، تسببت عملية النمو السريع في بعض البلدان في حدوث توترات سياسية بين البلدان النامية الناجحة والاقتصادات الغربية الناضجة. وهذه الاقتصادات الأخيرة ظلت تنمو ولكن ببطء أكبر ودون زيادات هامة في العمالة أو تحسينات في مستويات المعيشة الحقيقية.

ومن المؤكد أن خلق فرص العمل وحماية العمل سيكونان من أهم المسائل التي تدرج في جداول أعمال الزعماء السياسيين في كل أنحاء العالم الصناعي للعقد المقبل على الأقل. ولقد بذل جهد منسق وأحيانا صريح للغاية لربط المسائل الاقتصادية بحقوق العمال وحقوق السكان والظروف الاجتماعية والمعايير البيئية. والبلدان النامية ترى في هذا سوء نية، إذ تشعر بأن البلدان الصناعية تستخدم أية ذريعة لتقييد وإعاقة العالم النامي.

والمسألة الحاسمة ليست في الحقيقة حسنات أو سيئات القضية. وإنما هي إدارة تبادل الأدوار في مراكز القوة النسبية. ولا بد من إيجاد طريقة لاحتواء التوترات والضغوط التي لا مفر منها بين الاقتصادات الغنية القديمة والاقتصادات الغنية الحديثة. فاستمرار التوترات يضعف الجميع وسيبطئ نمو الجميع.

إن الهدف هو صياغة نظام دولي يهيئ الظروف المثلى للنمو ويسهل إنقاذ أقل البلدان نموا. ولن يلتفت

كثيرا إلى احتياجاتها إذا استمر الاحتكاك والتوتر بين البلدان النامية الناجحة والاقتصادات الناضجة.

ولذلك هناك حاجة إلى أطر سيطرة يمكنها أن تساعد على إدارة العلاقات بين البلدان النامية الناجحة والاقتصادات الناضجة. هناك حاجة إلى فرض الترابط والانضباط على المستوى العالمي على النظام الدولي الآخذ في الظهور والمشيد على أساس التجمعات الاقتصادية الإقليمية. وليس هذا عملا يمكن أن تؤديه مؤسسات بريتون وودز أو حتى منظمة التجارة العالمية. وعلى أية حال، فإن رد الفعل الأولي لأوروبا والولايات المتحدة لاختتام جولة أوروغواي كان مزيدا من الانفرادية المتسمة بالإصرار.

ولكي تقوم الأمم المتحدة بدور في وضع تلك الأطر، يجب أن تجد الإدارة السياسية للتوصل إلى توافق آراء حقيقي - وليس على الورق - بشأن جدول أعمال اقتصادي عالمي واقعي. لكن هذا سيتطلب انضباطا ذاتيا.

وعندما يقرأ المرء خطط عمل وجداول أعمال العديد من هيئات الأمم المتحدة الاقتصادية، فإنه يحس أحيانا بإحباط الخوض في مجاهل السياسة العتيقة. ومع كل دورة من دورات الجمعية العامة ومع كل مؤتمر تنضاف أكداس مكدسة من القضايا التي يرجع بعضها إلى الستينيات والسبعينيات، وأهميتها للمشاكل المعاصرة أمر مشكوك فيه.

والمحير جدا، في الواقع، أن معظم الدول الأعضاء في ممارستها الوطنية الفعلية قد أطرحت جانبا منذ ذلك الوقت المواقف والسياسات التي ما زالت تدرج بإخلاص في جدول أعمال الأمم المتحدة وتناقش ويتداول فيها بصورة رسمية في طقس سنوي عفا عليه الزمن. وبالتالي يجب على هيئات الأمم المتحدة الرئيسية أن تتحاشى إعزاء الادعاء بإدارة الشؤون الاقتصادية الدولية بتفاصيلها من خلال الغوص في تفاصيل مسائل لا تفهمها تمام الفهم أحيانا.

وأنا لا أدعو الى اتباع نهج يقوم على سياسية عدم التدخل التام. فالاقتصاد العالمي الطابع يحتاج بإلحاح الى إدارة شؤونه لأنه بالتحديد يتحرك بسرعة تتجاوز حتى إطار سيطرة أقوى الدول. إلا أنه يتطلب أساليب مختلفة في الادارة. لقد ولى زمان المدير المهيمن على النظام الاقتصادي العالمي. ففي الاقتصاد العالمي الجديد، لا يمكن تأمين النظام على الصعيد الدولي إلا من خلال تطوير نظم متعددة الأطراف مبنية على قواعد وتحدد المعايير العريضة للقوى الاقتصادية التي لا يمكن إدارتها على مستوى الوحدة. ومن ثم، فالأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي لها ميثاق يمنحها ولاية تمتد عبر طيف من المسائل التي تتطلب الاهتمام. فإذا توصلت الأمم المتحدة الى إيجاد الارادة السياسية والانضباط الذاتي، فإن من المحتمل، في رأينا، أن تكون في وضع جيد يتيح لها تطوير توافق حقيقي في الآراء بشأن جدول أعمال خاص ينظم من هذا القبيل.

فالنظم المتعددة الأطراف المستندة الى القواعد لا تخدم فقط مصلحة الدول الصغيرة والضعيفة. فما تمنحه من إمكانية التنبؤ ومن الاستقرار يعود بالفائدة علينا جميعا. وسيكون من غير المريح والصعب بشكل متزايد حتى لأقوى الدول أن تفرض نفسها من جانب واحد في اقتصاد معولم لا يمكن فيه دائما تصنيف المشاريع التجارية والمال والتجارة والصناعة تصنيفا دقيقا على غرار ما يتم على الصعيد الوطني. فالضربة التي توجه الى ذقن الخصم قد تنتهي بإصابة كتف الضارب برضوض. وإذا كان بإمكان الأمم المتحدة التوصل الى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال، فإن من الطبيعي أن تجد علاقتها بمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية مكانها الصحيح. ومن الواضح أن المسؤولية ستقع على هذه المؤسسات في استكمال النظم العالمية ووضعها موضع التطبيق بناء على جدول زمني توافق عليه الأمم المتحدة. ولكن هذه المؤسسات ستكون محقة إن هي قاومت، كما هو الحال الآن في غالبية الحالات، إذا كان الجدول الزمني غير عملي ويغوص عميقا في مسائل تفصيلية.

ثانيا، ينقض الاقتصاد الدولي الجديد المعولم الاعتقاد بأن البلدان النامية يمكن أن تنمو بمجرد تخفيف الضوابط وبعمليات التخصيص. وهذا شرط ضروري لكنه غير كاف. ففي جميع البلدان النامية الأكثر نجاحا، تضطلع الحكومة الجيدة والقوية والمستقرة دوما بدور رئيسي. وتقرير البنك الدولي المعنون "معجزة شرق آسيا" المؤرخ في ١٩٩٣، يكشف النقاب عن أن المعجزة لم تكن معجزة كبيرة في نهاية المطاف. ويكمن السر فيها في وضع عناصر الاقتصاد الكلي الرئيسية في مكانها الصحيح. إلا أن ذلك كان معروفا طوال عقود. ومع ذلك لم يشهد معظم العالم نموا كبيرا. وكان الفرق يكمن في السياسة العامة.

فالبلدان النامية التي تحاول اقتفاء أثر النمو الآسيوي غالبا ما تمنى بالفشل، ليس لأنها لا تعرف ما هي السياسات الاقتصادية الصحيحة، ولكن لأنها تفتقر الى الأسس السياسية الكفيلة بنجاح هذه السياسات. فالحكومة هي التي تحدد ما إذا كان باستطاعة البلد أن ينضم الى اقتصاد عالمي سريع الحركة، أو ما إذا كان هذا الاقتصاد سيتجاوزه.

وبالتالي، هناك مشكلة عاجلة ودقيقة هي معرفة الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة مساعدة أقل البلدان نموا في بناء المؤسسات الحكومية والسياسية التي تمكنها من الانضمام الى الاقتصاد المعولم من أجل التنمية، دون التدخل بشكل صارخ في شؤونها الداخلية. فالمادة ٢، الفقرة ٧، من الميثاق ما زالت تشكل حجر الزاوية الأساسي للأمم المتحدة. وإن نهجا متعدد الأطراف إزاء هذه المسألة الدقيقة قد يلاقي قبولا أكثر من هذه الثنائية الفجة.

إلا أنه من أجل معالجة هذه المسألة معالجة واقعية، يجب على الأمم المتحدة أن تدع جانبا المناقشة التي أصبحت مناقشة لاهوتية الى حد كبير والمتعلقة بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان - وهي عبارة أصبحت جزءا من اللغة المقبولة في مناقشات التنمية. ولكنها ضارة ومضللة إذا دلت على وجود علاقة سببية خطية حتمية أو بسيطة. وبطبيعة الحال، فإن هذه المفاهيم قد تكون فعلا مرتبطة ببعضها بصورة ما. لكن لنكن واضحين، فإن ما نتحدث عنه فعلا هو العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الانسان من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى، وبعبارة أخرى، فإن العلاقة السببية ليست خطية أو بسيطة أو حتمية. وما من شك في أن القمع خطأ وغير صحي ويخنق النمو. وهناك كذلك أدلة تجريبية كثيرة تثبت بما لا يقبل الشك أن النمو الاقتصادي يتطلب استقرارا سياسيا وحكومة حصيفة. وكثيرا ما يستخدم تعبيرا "الديمقراطية و "الحكومة الحصيفة" كأنهما مترادفان. هناك بطبيعة الحال تداخل الى حد ما، إلا أنهما ليسا نفس الشيء.

وتجربة سنغافورة تتمثل في أن الحكومة الحصيفة يجب أن تستند الى أعمدة ثلاثة مترابطة فيما بينها: وهي المساءلة السياسية، والتوجيه طويل الأمد، والعدالة الاجتماعية. وبالنسبة للاستقرار طويل الأمد، يجب على الحكومات أن تحكم بدعم المحكومين. والحكومات التي لا تبر بوعودها لن تدوم غير أن هذه الحقيقة وضرورة إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، لا تفرضان أي نموذج محدد للنظام السياسي أو الأيديولوجية. وهكذا، فإن اصطدام المصالح المتضاربة وصخبها، والمظاهرات في الشوارع والصحافة الصاخبة والبذيئة قد تجعل التلفزيون أكثر إثارة لبعض المشاهدين الغربيين. بل إنها قد تصلح لبعض البلدان. ولكنها في أغلب الأحوال تتناقض والركيزة الثانية التي تقوم عليها الحكومة الحصيفة، وهي التوجيه طويل الأمد. وهذا يتطلب القدرة على مقاومة الضغوط الشعبوية والقطاعية ويتطلب أحيانا وصف دواء مر للتغلب على التحديات الاقتصادية. وقد أقنعتنا تجربة سنغافورة بأن الواجب الأول للحكومة هو أن تحكم، وأن تحكم أيضا بإنصاف. ويتطلب هذا في بعض الأحيان يدا قوية.

والعنصر الثالث الذي تتميز به الحكومة الحصيفة هو العدل الاجتماعي. فيجب أن يكون هناك تكافؤ في الفرص لجميع الفئات. واذا كانت الحكومة منصفة مع جميع الجماعات الاثنية والدينية والاجتماعية، فإنها لن تكون رهينة لأية مصلحة خاصة. وهذا أمر هام في أي مجتمع. وقد كان أحد أسباب الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي في سنغافورة. إلا أن سنغافورة لا تعتبر نفسها نموذجا، بالرغم من أننا سنكون سعداء وعلى استعداد لنطلع على تجربتنا كل من يهتم بها. ولا يمكن لأحد أن يفرض أي نموذج خاص للتنمية السياسية في أي بلد آخر. بل إنه عندما يحاول البعض ذلك بطريقة تعسفية مع فهم سطحي فقط لتعقيدات كل حالة في ذاتها، فإن ذلك يؤدي الى الكارثة. وافتراضنا الأساسي هو في الأساس افتراض عملي وتعددي - وهو أنه لا توجد نماذج يمكن تطبيقها في كل مكان.

فالنمو والاستقرار يرتبطان بدينامية معقدة ودقيقة: أي السعي الذي لا يكل لتحقيق التوازن بين حقوق الفرد، ومطالب المجتمع الذي يجب أن ينتمي اليه الفرد، والضرورة العاجلة لأن تحكم الحكومات بكفاءة وعدل. ولا يوجد توازن بين حرية الفرد والنمو يمكن أن يكون صالحا لجميع البلدان وفي جميع الأزمنة. ويجب على كل مجتمع أن يجد التوازن الذي يناسبه في إطار تجاربه التاريخية والثقافية إذا أراد أن يحرز تقدما.

إن سنغافورة تقف عند ملتقى العالمين المتقدم والنامي. ويتمتع سكاننا عموما بمستوى معيشي جيد،

واقتصادنا يشتمل على قطاع متطور نسبيا من الخدمات والصناعة، ويضطلع بأدوار عالمية. إلا أن سنغافورة تعاني أيضا من أوجه ضعف هيكلية: فمواردنا محدودة وهذا يمنعنا من أن نتوصل الى تنمية كاملة لحد الآن. وبالتالي، فنحن في سنغافورة نراقب المداولات الجارية في مؤسسات الأمم المتحدة الاقتصادية وعنها بمنظور خاص. وأحيانا نتساءل: لمصالح من في الواقع يجري نقاش طويل يزداد ابتعادا عن الواقع الاقتصادي العالمي؟ هل هي مصلحة أولئك الذين يريدون الإبقاء على هذه المؤسسات أو مصلحة من يريدون تهميشها كي تصل الى طريق تاريخي مسدود؟ ولست أملك جوابا على هذا السؤال، إلا أنني أثرته بوصفه سؤالا يستحق اهتماما عاجلا، ولا أعتقد أنه ما زال أمامنا الكثير من الوقت.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون وشؤون الناطقين بالفرنسية في الكونغو، سعادة السيد أرسين دستان تساتي - بونغو.

السيد تساتي - بونغو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن اختيار الجمعية العامة للسيد فريتاس دو أمارال ليتولى رئاسة هذه الدورة الخمسين، لهو إشادة في محلها بصفاته البارزة، وبالدور الذي يضطلع به بلده، البرتغال، دوما في العلاقات الدولية. وأود أن أهنئه باسم وفد بلدي وأن أؤكد له تعاوننا.

وإننا لممتنون لسلفه، صاحب السعادة السيد أمارا إيسي، على الطريقة الماهرة التي بين بها شواغلنا وعبر عنها، طوال فترة ولايته.

وأود أن أؤكد من جديد امتنان حكومة الكونغو العميق للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على الاهتمام الذي أبداه لإيجاد تسوية للأزمة السياسية التي اجتاحت بلدي خلال أول عامين بعد الانتخاب الديمقراطي للبروفسور باسكال ليسوبا رئيسا للجمهورية.

على الرغم من أن الأمم المتحدة ورثت مصاعب عصر ساده الاضطراب في معظم الأحيان، وعلى الرغم من دورها الذي كان دائما موضع خلاف، فما زالت هي محط آمال شعوب العالم. والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة هي الوقت المناسب للتأمل فيما تعلمناه من خبرة المنظمة، حتى نكون قادرين على تكوين فكرة عن الطريقة التي يمكن أن تمضي بها المنظمة والعالم بأسره نحو الألف سنة الثالثة بخطوات أكثر ثقة وتفاؤلا.

وهذه الدورة، برمزيتها المتأصلة النابعة من كونها تنعقد في فترة استثنائية من تطور العلاقات الدولية، تضعنا في منتصف الطريق بين العقائد الذاوية التي ظلت تبدو لفترة طويلة أنها ملهمة النظام الأمثل لادارة شؤون الانسان وتنميته، وبين الرغبة الشاملة لأشد الناس عوزا في الحصول على درجة أكبر من الحرية السياسية والتنمية، وتأكيد هويتهم المعنوية والثقافية.

ومع التقدم المطرد للبلدان التي كانت خاضعة يوما ما للسيطرة الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية، ما زالت الأمم المتحدة، كما كانت دائما، هي الوسيلة المثالية التي تمنع الانقلابات الجذرية من تحطيم سلام العالم.

وبعبارة أخرى، فإن هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا، في ظل الوضع العالمي الجديد، لا يمكن تحليله إلا على أنه انفصال عن الماضي، وفرصة لتقييم الحقائق الجديدة في ضوء الحاجة الماسة الى إنشاء آلية جديدة تنظم علاقات المجتمع الدولي.

وما من شك في أن المشاهد المختلفة التي وصفت لنا وبحق من فوق هذه المنصة تعكس صورة العالم، سواء على حقيقته، أو كما نود له أن يكون. ومن ثم، فإنني أؤيد الشواغل والاقتراحات المعرب عنها هنا، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة و "خطة للتنمية". وهناك عدد كبير جدا من القضايا التي تبدو غنية عن البيان، والتي ستحظى يقينا بدعم إجماعي من الوفود كافة، مثلما حدث في مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في الآونة الأخيرة والتي وفرت لدولنا منتدى لمعالجة القضايا الكبرى في العالم.

فمن ريو الى بيجين، مرورا بفيينا والقاهرة وكوبنهاغن، حذونا أولويات وقطعنا التزامات نأمل أن تترجم الى أعمال.

وكما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة، وعن صواب، في تقريره "خطة للتنمية"، فإن السلام هو أساس التنمية. واستمرار بؤر التوتر في بعض مناطق

العالم لا يؤدي الى ظهور أمم مزدهرة جديدة. وعلى النقيض من ذلك تماما، فإن بؤر التوتر هذه، في غياب السلام، تجهض فرص التنمية يوما بعد يوم.

وفي هذا السياق، يجدر بنا أن نشجع شعبي أنغولا وليبريا على مواصلة السير على الطريق الصعب المؤدي الى المصالحة الوطنية، بعد حرب أهلية اقتتل فيها الأشقاء وعانوا منها سنوات عديدة.

ولا بد من أن نسعد لأن عملية السلام في الشرق الأوسط تعززت بالاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني الموقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

وأخيرا، ينبغي أن نرحب بالتطورات الأخيرة في الحالة في البوسنة والهرسك، والتي تميزت بجهود أطراف الصراع للبحث عن سبل ووسائل لتحقيق السلام.

ومن المؤسف أنه، مع إعرابنا عن الارتياح لإعادة إرساء النظام الديمقراطي في سان تومي، بفضل الإدانة الدولية، بعد الانقلاب الذي أطاح به، يجب علينا أن نشجب، من فوق هذا المنبر الرفيع، أي استيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، كما حدث مرة أخرى في جزر القمر.

وأخيرا، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار انعدام الاستقرار والأمن في افريقيا، وبالتحديد في بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

إن الحالة في ذلك الجزء من القارة الافريقية تمثل مأساة إنسانية. فهناك، كما في أماكن أخرى من افريقيا حيث يتفشى العنف، تسببت الأحقاد العرقية والتعصب في تدفقات جماعية من اللاجئين الفارين الى البلدان المجاورة.

وهذا ما حدث في زائير، البلد الشقيق والمجاور الذي ناشد المجتمع الدولي من فوق هذه المنصة أن يتضامن معه ويساعده في التغلب على نتائج هذه المأساة، احتراما لكرامة الانسان. ونحن نعرب عن أملنا في أن يستجيب المجتمع الدولي بأسره لهذا النداء.

وفي ضوء هذا كله، ليس من الصعب فهم السبب في أن الكونغو لا يسعها إلا تأييد فكرة عقد مؤتمر معني بالسلام والاستقرار في تلك المنطقة. ونود أن نعلن أننا مستعدون، شأننا شأن سائر أعضاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط افريقيا، للمضي قدما بهذه المبادرة وفقا لإعلان برازافيل بشأن التعاون من أجل السلام والأمن في وسط افريقيا. فهذا الاعلان الذي اعتمد بعد الاجتماع السابع الذي عقدته اللجنة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، هو بحق إعلان إيمان تؤكد فيه الدول من جديد تصميمها على العمل من أجل إرساء الثقة والسلام والأمن في منطقة وسط افريقيا.

والدعم القيم الذي ما فتئ يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى، للجنتنا يسهم في النتائج المثمرة التي تحققها دولنا، علاوة على أنه يضمن النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء نظام أمن جماعي في منطقة وسط افريقيا. ونشكره مرة أخرى.

واليوم، كما كان الحال في الماضي، ما زال الخمول والقيود التي تعاني منها معظم دول القارة الافريقية كما هي لم تتغير. وهي تعزى من ناحية، الى الاتجاه العام نحو قبول الأفكار النمطية الجامدة، ومن جهة أخرى الى أن متطلبات العصر الحديث لا تتفق مع القيم الأساسية التي تقوم عليها مجتمعاتنا.

وهكذا يبدو أن التحول الديمقراطي في الحياة المؤسسية، الذي اعتنقناه وانتصرناه فيه، أصبح أرضا خصبة لتناقضات كنا نحتويها زمنا طويلا. وهي تتجلى هنا في شكل صراعات بل حتى في شكل حروب بين الأشقاء. ولم ينج بلدنا، الكونغو، من هذه التقلبات والشطحات بعد التحول الديمقراطي.

واسمحوا لي أن أمتنع عن أي وصف مؤلم للصور التي قد تستحضرها في الأذهان المأساة التي عاشها شعب الكونغو. وذلك لأنني أفخر أيما فخر بأن أعبر عن آمال طبقة سياسية افريقية جديدة أنتمي اليها، وستكون قادرة على اتباع خطى الأمم الديمقراطية العظيمة، واجتثاث الشر من جذوره.

وهذا الجيل الجديد يود أن يكون رائد حكم جديد. وأعني بذلك طريقة جديدة لممارسة السلطة بعيدا عن الغرائز العدوانية الموروثة، طريقة تأخذ في الحسبان الجوانب النفسية والأخلاقية لحضارتنا وخصائص بيئتنا الاجتماعية، دون المساس بالقيم العالمية التي تضمن الحياة في كرامة.

وإنني في الحقيقة أود أن أدعو كل واحد هنا أن يشارك في صيحة نابعة من قلب مواطن بلد أدار ظهره للعنف الهمجي الأعمى؛ بعد أن شرع في طريقة نحو تعميم الديمقراطية في مؤسساته، وبالتالي نحو اختيار الشعب لقادته بحرية.

وهذا العنف أملاه هوس الاستحواذ على السلطة من جانب الذين خسروا الانتخابات - السلطة بأي ثمن، والسلطة المطلقة. وتؤكد الأمثلة الأخرى في القارة الأفريقية هذه الصورة.

إن الاستعراض النصفي لعملية إرساء الديمقراطية - الذي بدأ في افريقيا قبل ثلاث سنوات - يدفعني إلى طرح الأسئلة التالية على الجمعية في ضوء الوضع المتأزم الذي تعيشه مجتمعاتنا.

فيما يتعلق بالدول التي تتعدد فيها المجموعات الإثنية، هل يصح أن نفترض أن تدوين المعايير الدستورية المنقولة عن الديمقراطيات العريقة يكفي وحده لتحويل الكيانات الاقطاعية إلى كيانات ديمقراطية، والسير في الطريق نحو إقامة اقتصاد سوقي، والانتقال من الحكم القبلي المطلق إلى حكم نخبة المثقفين والسياسيين المختارين بسبب إحساسهم العميق بواجب خدمة الوطن؟

هل يصح أن نعتقد وأن نقبل بأن جعل مساعدتنا إلى البلدان الأفريقية متوقفة على ضرورة إرساء الديمقراطية فيها سيكون وحده كافيا لإقناع قادتها السابقين - الذين حكموا دولنا على مدى عقدين أو ثلاثة عقود دون معارضة أو اقتسام للسلطة - بفضيلة الديمقراطية؟

إن هذا التغيير لا يمكن تحقيقه، في رأينا، إلا كجزء من عملية طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتطلبات المؤكدة أن يتم تحول افريقيا إلى الديمقراطية عن طريق إجراء تحليل متعمق لتاريخها السياسي المعاصر ثم اعتماد قواعد للحكم السياسي تحظى بتوافق الآراء باعتبارها بعدا ضروريا، وهي القواعد التي تكفل تقاسم السلطة بين المجموعات السياسية الرئيسية والاستقرار اللازم للمؤسسات الديمقراطية. وفي هذا الصدد، كانت تجربة بلادي اختبارا حيويا في هذا المجال.

فما كان بوسعنا أن نجد حلا لولا التفاني الشخصي والراسخ لرئيس جمهوريتنا، فخامة السيد باسكال ليسوبا، الذي كان لحكمته وإيمانه العميق بالحوار دور الحافز. فعلى أساس قيمنا الاجتماعية، وتقاليدنا، وواقعنا، وتاريخنا، تولى رئيس دولتنا، دون التقليل من أهمية المبدأ القائل بأن الانتخابات لا غنى عنها في الديمقراطية، دور رب الأسرة الحقيقي، ليلتف حوله شعبه الكونغي من جميع التوجهات.

وبهذه الروح، وبمبادرة من رئيس الجمهورية، عقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في برازافيل منتدى ثقافة السلام، الذي اشتركت في تنظيمه حكومة الكونغو ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وقد أتاحت لنا القرارات المتخذة هناك أن نبدأ بداية جديدة. ويتصل إثنان من هذه القرارات بإعادة تنظيم الشرطة، من أجل جعلها متوائمة بصورة أفضل مع مهامها التقليدية بوصفها قوات شرطة جمهورية، واستعادة السلطة القضائية لسلطاتها.

وبعد عدة أشهر، وعقب المشاورات السياسية، جرى تشكيل حكومة موسعة تضم المعارضة. وإن الاقتسام الحالي للسلطة بين الذين يمثلون الشرعية الدستورية من جراء انتخابهم والذين لم يحصلوا على غالبية الأصوات يشهد على قيام مشروع توافقي يستند إلى فكرة الديمقراطية المشاركة. وهذا النهج متأصل في الطريقة التي ظلت المجتمعات القروية تحكم بها لأمد طويل، كما يقلل من مصادر الصراع التي قد يولدها نقل السلطة.

وأية عملية لإرساء الديمقراطية تتطور بهذه الطريقة سيكون لديها الامكانيات اللازمة لتكون مثمرة، إذا توافر السلام. فالسعي إلى السلم هو إذن مطلب حيوي لدولنا. فإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات سيظل وهما ما لم تتوافر الإرادة، سواء لدى النخبة السياسية الافريقية أو لدى المجتمع الدولي، لتناول العملية الديمقراطية في افريقيا بطريقة تراعي نوعية الفئات السياسية التي حكمت منذ الاستقلال وحتى بداية إرساء الديمقراطية، والحاجة إلى استعادة السلام في الأماكن التي توضع العراقيل في طريقه أو في الأماكن التي يتعرض فيها للتهديد المباشر.

ومن أجل وضع فكرة الديمقراطية المشاركة موضع التنفيذ، بدأت حكومة الكونغو، فور استعادة السلام، تنفيذ برنامج وطني لإزالة المركزية الإدارية

والاقتصادية بغية تمكين القوى السياسية المختلفة من ممارسة السلطة السياسية على مستوى القاعدة الشعبية الأوسع. واليوم، أنشئت مجالس للبلديات والقرى والمناطق لتشارك في الحكم اللامركزي للمجتمعات المختلفة. وبالتالي تعد اللامركزية مثالا رئيسيا لإحدى الخطوات الكبرى في تقاسم السلطة.

ولكن، في نهاية المطاف، فإن السلام في الكونغو كما هو الحال في أماكن أخرى من أفريقيا - وخاصة في وسط افريقيا - لا يزال هشا. وهو لا يزال في واقع الأمر تحت رحمة الأطماع السياسية للذين يعتقدون أن لهم، باسم الديمقراطية وبغض النظر عن رغبة الشعب، الحق الإلهي في تولي السلطة وعليهم واجب معارضة الذين يتولونها.

وهذه الملحوظة جعلتني أطلب إلى الاجتماع الوزاري السابع للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا المعقود في برازافيل في الفترة من ٢٨ آب/اغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والتي كان لي شرف تولي رئاستها، أن يمعن النظر في النقطة التالية.

إن الديمقراطية التي نتطلع إليها جميعا بإخلاص سيحكم عليها بالفشل ما لم نتخذ القرار الحكيم بتجهيز أنفسنا لا بالوسائل الفكرية الضرورية فحسب بل، وفي المقام الأول بالإرادة السياسية للتفكير في شكل الحكم الذي ينبغي لبلداننا الأخذ به في عالم اليوم. ويجب أن يستند هذا التفكير لا محالة إلى التاريخ وإلى القواعد الأخلاقية والقانونية التي وفرت لمجتمعاتنا المختلفة السلام والاستقرار واحترام حقوق الفرد وحقوق الملكية. وأعتقد أن هذا التفكير سيكون مفيدا إذا كنا نريد تجنيب شعوبنا محنة الحروب بين الأشقاء.

ومن الواضح أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مصدرا للسلام أو أن تدوم في بلداننا إذا كان تبوؤ السلطة السياسية من جانب مجموعة من الأشخاص يعتبره الأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي ممارسة للسلطة من جانب مجموعة إثنية أو من جانب ائتلاف من المجموعات الإثنية. وبالمثل، فإن التحلي بالاعتدال وضبط النفس واجب أخلاقي للذين يفوزون بالانتخابات ويتولون السلطة. وهذا مطلب حيوي من أجل إعطاء الذين جعلتهم الممارسات السياسية السابقة يقتنعون بأنهم لن يستطيعوا البقاء في السلطة إلا بمشاركة عضو أو عدد من أعضاء مجموعتهم الإثنية أو منطقتهم، إحساسا بالأمان. هذه هي الآفة التي ما برحت تنخر في جسد أفريقيا وطريقها صوب إرساء الديمقراطية الحقيقية.

والواقع أن النظام الديمقراطي هو بلا شك النظام الذي سيمكن بلداننا من تشجيع انتعاش النخبة فيها وضمان تنميتها وسلامتها. ولكن، وكما يلاحظ الأعضاء، فإن تطلعنا المشترك إلى قدر أكبر من الحرية والمساواة حمل في ثناياه أحيانا بذور الدمار. وهذا يعود إلى أن عملية الازدراع التي اعتقد جراحو الديمقراطية أنهم بحاجة إلى القيام بها بصورة تلقائية في افريقيا - دون أن يراعوا إمكانية رفض بعض عناصرها - اصطدمت بواقعنا الاجتماعي الذي يتميز بأن السياسة كانت في جميع الأوقات وخاصة منذ الاستقلال، وستظل، الطريق السهل صوب الرقي الاجتماعي.

وفي ظل بيئة كهذه، فإن تداول السلطة - وهو من القواعد الأساسية للأنظمة الديمقراطية التقليدية - يتم تصوره كطريقة لتهميش ذلك الجزء من المجتمع الذي يخسر الانتخابات السياسية. إن قاعدة تداول السلطة، التي يتصورها ويطبقها الفائزون بالانتخابات كوسيلة لإبعاد الذين خسروا عن السلطة - الأمر الذي يعتبر حدثا طبيعيا في الديمقراطيات العريقة - تعتبر في بلداننا مصدرا للصراع، كما يوضح ذلك مثل بلدي.

وفي ظل هذه الظروف، ألا ينبغي فهم إقامة نظام ديمقراطي في بلداننا في سياق منظور توافقي للحكم، كمرحلة انتقالية صوب الديمقراطية التي تشمل المفهوم التقليدي لتداول السلطة؟

قد يبدو من الحكمة اليوم أن نعالج ظاهرة الديمقراطية بأن ندرج في قواعد الديمقراطية وفي أسسها الرئيسية بعدا لحفظ السلام يمكن أن يدخل في إطار عالمي، على أن ينبع في الوقت ذاته من واقعنا الاجتماعي والسياسي ومن منظورنا العالمي. إن تداول السلطة السياسية من شأنه، في هذه المرحلة الانتقالية، أن يتخذ بعدا جديدا أقل حفزا للصراعات، بينما يظل أحد عناصر الديمقراطية الحقيقية. ومن

شأن هذا النهج أن يعطي قدرا أكبر من الصبغة الشرعية للمنتخبين.

ومن ثم فإن المجتمع الدولي مدعو مرة أخرى إلى مساعدة افريقيا في تحقيق السلام لنفسها وفي إقامة أنظمة ديمقراطية مستقرة. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تحقيق التنمية في افريقيا.

لعل هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة أن تكون نقطة تحول حاسمة نحو انتصارات جديدة تبشر بعالم أفضل وبافريقيا تسير قدما صوب الديمقراطية والتقدم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥